



تصحيح طريقة معالجة تفسير السلف في بحوث الإعجاز العلمي

إعداد

د . مساعد بن سليمان الطيار*

- * من مواليد مدينة الزلفي بمنطقة نجد عام ١٣٨٤ هـ .
- نال درجة الماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بأطروحته "الوقف وأثره في التفسير" ، ثم الدكتوراه بأطروحته "التفسير اللغوي".
- يعمل أستاذاً مساعداً بقسم الدراسات القرآنية في كلية المعلمين بالرياض، ومشرفاً علمياً على موقع "شبكة التفسير والدراسات القرآنية"، وهو عضو المجلس العلمي بمعهد الإمام الشاطبي .
- له مؤلفات وبحوث عديدة، منها: "فصول في أصول التفسير"، و"أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم"، و"المحرر في علوم القرآن".

الملخص

يتحدث هذا البحث إلى من ينحو في تقرير إعجاز القرآن الكريم إلى إبراز سبق القرآن إلى الإخبار بأمر من الأمور الكونية الطبيعية لم يكن معلوماً للجيل الذين نزل عليهم، وظهرت معرفته في العصر الحديث، وهو ما عرف بالإعجاز العلمي للقرآن؛ مبيناً لهم لزوم الرجوع إلى تفسير السلف من الصحابة والتابعين وأتباعهم ممن التزم الكتاب والسنة في بحوثهم، وكيفية التعامل مع أقوالهم واختلافهم، وضوابط ذلك.

كما يبين البحث ضوابط قبول التفسير المعاصر لآيات القرآن الكريم، وهي أن يكون صحيحاً في ذاته بأن تحتمله اللغة العربية وأن لا يخالف ما ثبت في الشريعة ثبوتاً قطعياً، وأن تحتمله الآية، وأن لا يكون بحيث إذا قيل به لم تحتمل الآية قول السلف إن كانوا متفقين أو أي قول من أقوالهم إن كانوا مختلفين، وأن لا يجزم قائله بأنه هو المراد بالآية وأن غيره من الأقوال في المراد بالآية خطأ؛ منبهاً على وجود الخطأ في تفسير آحاد السلف، والإسرائيليات التي يحتمل أن تكون كاذبة، وأن ذلك لا يبرر ترك الرجوع إلى تفسير السلف والإعراض عنه؛ لأن الحق لا يمكن أن يخرج عن مجموعهم، كما أن الحكم بالخطأ على تفسير ما لا يتأتى لكل أحد، ولا بد فيه من التأمل وإطالة النظر، فلعل له وجهاً دقيقاً...

كما نبه على أن ما زاده المتأخرون من وجوه المعاني لا يعني نقص علم السلف بالقرآن؛ لأن موجب ذلك لم يكن موجوداً في عصرهم.

المقدمة

الحمد لله الذي جعل كتابه الكريم لا يخلق من كثرة الردّ ، وأصلي وأسلم على أفضل الخلق محمد بن عبد الله ، أرسله الله رحمة للعالمين ، ومبلغاً للدين ، فأتمّ الله به النعمة على العالمين ، ثمّ أثني بالصلاة والسلام على آل بيته الطيبين الطاهرين ، وعلى صحبه الغرّ الميامين ، وعلى من تبعهم ، وسار على نهجهم إلى يوم الدين ، اللهم احشرونا في زمرةم ، واجعلنا ممن قلت فيهم : ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [الحشر: ١٠].

أما بعد :

فإن كتاب الله تعالى نزل بلسان عربي مبين ، وعلمه جيل السلف مجتمعين ، فلا يمكن أن يقال إن آية منه لم يقع لهم فيها الفهم الصحيح ، ومن قال : إن آية لم يفهمها هؤلاء ، فإنه قد زعم النقص في البيان الرباني والنبوي على حدّ سواء ، فالله - سبحانه وتعالى - يقول : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف: ٢] ، ويقول : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [الزخرف: ٣] ، ويقول : ﴿ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ ءَايَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [البقرة: ٢٤٢] ، ويقول : ﴿ أَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا قَدْ بَيَّنَّا لَكُمْ ءَايَاتِنَا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [الحديد: ١٧] ، ويقول : ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ [النساء: ٨٢] ، ويقول : ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْءَانَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ [محمد: ٢٤] ﴿ أَفَلَمْ يَذَكِّرُوا الْقَوْلَ أَمْ جَاءَهُمْ مَا لَمْ يَأْتِ ءَابَاءَهُمُ الْأَوَّلِينَ ﴾

[المؤمنون: ٦٨] ، ويقول: ﴿ كُنْتُ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكًا لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [ص: ٢٩] ، وغيرها من الآيات التي تدل على أن الله قد بين كلامه بيانا واضحا لا لبس فيه ولا إغماز، وأنه يسر للناس فهمه كما قال تعالى: ﴿ وَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ ﴾ [القمر: ٢٢] ، وهذا التيسير لا يمكن أن يكون لجيل دون جيل ، بل هو عام لجميع الأجيال ، فمن سعى منهم إليه وجده كذلك .

مشكلة البحث :

١- إنه من خلال قراءتي فيما سطره بعض المعاصرين ممن اعتنوا بإبراز (الإعجاز العلمي) في كتاب الله سبحانه وتعالى ؛ رأيت أن اعتمادهم على المأثور عن السلف قليل جداً ، وجُلُّ اعتمادهم على كتب التفسير المتأخرة ، فتراهم ينسبون القول إلى القرطبي وأبي حيان والشوكاني على أنهم هم السلف .

وهؤلاء العلماء الكرام وغيرهم لا شك أنهم سلف لنا ، لكن مصطلح السلف عند علماء الشريعة لهم زمن محدود ، وليس كالإطلاق اللغوي الذي يشمل كل من سبقك ، وقد كان في فعل بعضهم قطع سلسلة التفسير ، وعدم الرجوع إلى أقوال السلف في الآية .

وإن الراصد لحركة التفسير يعرف أن الذين لا يعتمدون قول السلف (الصحابة والتابعين وأتباعهم) هم أهل البدع الذين أصَّلوا أصولاً عقلية ، ثم حاكموا آيات القرآن عليها ، فما وافق أصولهم من ظواهر القرآن قالوا به ، وما خالف أصولهم أولوه لكي يوافقها .

وحاشا المخلصين من المعتنين بالإعجاز العلمي أن يكونوا كأولئك ، لذا كان يحسن بالمتخصصين تنبيههم على هذا الأمر ، لئلا يقعوا في محذور وهم لا يشعرون .

٢- في هذا العصر الذي برز فيه سلطان العلوم الكونية والتجريبية سعى نفر من المسلمين إلى إبراز سبق القرآن إلى كثير من هذه المكتشفات المعاصرة ، لكنَّ بعضهم تنقصه الآلة التي يستطيع بها معرفة صحة مطابقة تلك القضية في تلك العلوم للآية التي يحمل عليها ذلك التفسير الحادث ، كما أن الملاحظ على بعضهم أنهم لا يعرفون قول السلف في الآية لكي لا يناقضوه ، وإن ذكروه فإنهم لا يعرفون وجهه ، ولا تراهم يفقهون مدلول قولهم ؛ لأنهم لا يعرفون طرائق هؤلاء السلف الكرام في التعبير عن التفسير ، وفي اختلافات التنوع عندهم ، فإذا رأوا خلاف عبارة ظنوا أنهم مختلفون ، ولا تراهم يعرفون كيف يوفقون بين أقوالهم .

كما تجدهم يحرصون على الرجوع إلى معاجم اللغة لبيان بعض المدلولات التي يحتاجونها ، ولا تراهم يرجعون إلى تحريرات السلف في هذه الأمور ، وهم أهل اللغة ، ولهم فيها السبق .

ولما كان الأمر كذلك ، أردت أن أكتب في هذه الحيشية ، لأبين لإخواني الكرام ممن يسلكون بيان إعجاز القرآن الكريم على هذه الطريقة ؛ أبين لهم كيف يمكنهم التعامل مع أقوال السلف أثناء بحوثهم العلمية التي يربطون بها المكتشفات المعاصرة بآيات القرآن لكي لا يقع عندهم ردُّ لأقوال السلف أو نقض لأقوالهم بلا علم .

وقد سمّيته (تصحيح طريقة معالجة تفسير السلف في بحوث الإعجاز العلمي).

مصطلحات البحث^(١):

التفسير :

إن القرآن يحتوي على عدد من العلوم ، منها التفسير ، وقد وقع خلاف في تعريف التفسير ، وأوضحها - والله أعلم - : بيان معاني القرآن الكريم .
لأن مدلول التفسير من جهة اللغة هو البيان ، والمراد من المفسر بيان المعاني ، أما العلوم الأخرى التي يحتوي عليها القرآن فإنها ليست من التفسير ؛ فعُدُّ الآي - مثلاً - من علوم القرآن ، لكنه ليس من التفسير ؛ لأنه لا يُبنى على معرفة عدِّ الآي فهم لمعنى آية من الآيات ، والمقصود أنه يحسن أن ننتبه إلى الفرق بين علوم القرآن المرتبطة بسوره وآياته ، وعلم التفسير الذي هو بيان معانيه ، فكل ما له أثر في بيان معانيه ، فهو من العلوم التي ينبغي للمفسر الاعتناء بها ليستطيع بيان معاني القرآن على الوجه المرصّي.

السلف :

الأصل اللغوي لكلمة السلف يدل على السبق والتقدم ، فكل ما تقدمك فهو سلف ، وهذا الإطلاق اللغوي يشمل كل من سبقك من الناس ، لذا إذا قلت : المفسر القرطبي من السلف ، فإن ذلك قول صحيح من حيث

(١) سأسلك سبيل الاختصار والتقرير هنا ؛ لأن هذا المقال ليس مجالاً لتفصيل الاختلاف في تعريف هذه المصطلحات .

اللغة . غير أن للعلماء اصطلاحاً خاصاً في المراد بالسلف ، وقد اختلفوا في تحديد الفترة الزمنية التي يقف عندها هذا المصطلح ، والغالب في ذلك أنهم الصحابة والتابعون وأتباعهم ممن التزم الكتاب والسنة .

والسلف في مصطلح المفسرين لا يخرج عن هذه الطبقات الثلاث بدلالة أنك إذا رجعت إلى التفاسير التي جمعت مآثور السلف - كتفسير الطبري وابن أبي حاتم - تجدها تعتمد على ما نُقِلَ عن هذه الطبقات الثلاث، وتراها تقف عند طبقة أتباع التابعين .

ومن ثمَّ ، فإن مصطلح السلف عند الباحث هم أهل هذه الطبقات الثلاث .

أصول التفسير :

هي الأسس العلمية التي يرجع إليها المفسر حال تفسيره لكلام الله وتحريره للاختلاف في التفسير .

وإن من أهم مسائل هذا العلم ثلاثة أمور كلية :

الأول : مصادر التفسير (النقل والرأي) ، وطرقه (القرآن والسنة وأقوال السلف واللغة) .

الثاني : الإجماع في التفسير ، الاختلاف فيه (أنواعه ، وأسبابه ، وطرق المفسرين في التعبير عنه) .

الثالث : كيفية التعامل مع اختلاف المفسرين (قواعد الترجيح) .

وتفصيل هذا يؤخذ من كتب هذا العلم^(١)، وليس هذا مجال تقرير هذه المسائل برمتها، وإن كانت ستأتي إشارات موجز لبعض مسائل هذا العلم.

الإعجاز العلمي :

تكاد تتفق كلمة الباحثين في الإعجاز العلمي على أن المراد به : سبق القرآن إلى الإخبار بأمور كانت غير معلومة للجيل الذين نزل عليهم القرآن، وظهرت معرفتها في هذا العصر المتأخر^(٢).

(١) من الكتب المتخصصة في هذا العلم :

- ١ - مقدمة في أصول التفسير ، لشيخ الإسلام ابن تيمية .
 - ٢ - الفوز الكبير في أصول التفسير ، للعلامة ولي الله الدهلوي .
 - ٣ - التكميل لأصول التأويل ، للمعلم المحقق عبد الحميد الفراهي .
- وقد شارك المعاصرون في الكتابة تحت هذا العنوان ، ومن هذه الكتب في هذا العلم :
- ١ - أصول التفسير ومناهجه ، للأستاذ الدكتور فهد بن عبد الرحمن الرومي .
 - ٢ - فصول في أصول التفسير ، للدكتور مساعد بن سليمان الطيار .
 - ٣ - التفسير أصوله وضوابطه ، للأستاذ الدكتور علي بن سليمان العبيد .
- كما أن هناك كتابة في موضوع من موضوعاته ، ومن ذلك :
- ١ - اختلاف المفسرين أسبابه وآثاره ، للأستاذ الدكتور سعود الفينيسان .
 - ٢ - قواعد الترجيح ، للدكتور حسين الحربي .
 - ٣ - أسباب اختلاف المفسرين ، للأستاذ الدكتور محمد بن عبد الرحمن الشايع .
 - ٤ - قواعد التفسير ، للدكتور خالد السبت .

(٢) ينظر :

تأصيل الإعجاز العلمي في الكتاب والسنة، نشر: رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة.
من آيات الإعجاز العلمي في القرآن، للأستاذ الدكتور زغلول النجار.

خطة البحث:

قسمت هذا البحث إلى مقدمة ، وثلاثة فصول ، وخاتمة :

- المقدمة ، وذكرت فيها مشكلة البحث ومصطلحاته .
- الفصل الأول : أهمية تفسير السلف وكيفية التعامل معه
المبحث الأول : أهمية تفسير السلف .
المبحث الثاني : كيفية التعامل مع تفسير السلف .
المبحث الثالث : احتمال الآية القرآنية للمعاني المتعددة .
- الفصل الثاني : ضوابط قبول التفسير المعاصر
المبحث الأول: الضابط الأول : أن يكون القول الحادث صحيحاً في ذاته.
المبحث الثاني: الضابط الثاني: أن تحمل الآية القول الحادث .
المبحث الثالث : الضابط الثالث: أن لا يبطل قول السلف .
المبحث الرابع: الضابط الرابع: أن لا يقصر معنى الآية على التفسير الحادث.
- الفصل الثالث : اعتراضات على تفسير السلف
المبحث الأول : وجود الخطأ في تفسير آحاد السلف .
المبحث الثاني : الإسرائيليات ومخالفتها للقضايا العلمية المعاصرة .
- الخاتمة ، وفيها ذكر أهم النتائج والتوصيات .

الفصل الأول

أهمية تفسير السلف وكيفية التعامل معه

المبحث الأول : أهمية تفسير السلف

إن معرفة تفسير السلف أصل أصيل من أصول التفسير ، ومن ترك أقوالهم ، أو ضعف نظره فيها ، فإنه سيصاب بنقص في العلم ، وقصور في الوصول إلى الحق في كثير من آيات القرآن^(١).

وإن من استقرأ تاريخ السلف مع كتاب الله ؛ وجد تمام عنايتهم بكتاب الله حفظاً وتفسيراً وتدبراً واستنباطاً ، كيف لا؟! وكتاب الله هو العصمة والنجاة ، لذا لا تراه خفي فهمه على الصحابة - بمجموعهم - شيء من معانيه ولم يستفصلوا من الرسول ﷺ ، فبقي عليهم منه شيء غامض لا يعرفونه .

وكذا الحال بالتابعين ، الذين هم أكثر طبقات السلف أقوالاً في التفسير ، وعددهم فيه كثير ، لقد سألوا عن التفسير ، واستفصلوا فيما غمض عليهم ، ولهم في ذلك أقوال ، ومن أشهرها ما رواه الطبري بسنده عن الشعبي، قال : « والله ما من آية إلا سألت عنها ، لكنها الرواية عن الله تعالى »^(٢).

(١) قد أشار بعض العلماء إلى أهمية معرفة علم السلف وما لهم فيه من الفضل ، ومن أنفس ما كُتب في ذلك كتاب (فضل علم السلف) لابن رجب الحنبلي .

(٢) تفسير الطبري ، تحقيق معالي الدكتور عبد الله التركي (١ : ٨١) .

وروى بسنده عن مجاهد ، قال: « عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات من فاتحته إلى خاتمته ، أوقفه عند كل آية وأسأله عنها »^(١).

وبقي الحال كذلك في أتباع التابعين الذين كانوا أكثر طبقات السلف تدويناً للتفسير ، وجمعاً لما روي عن الصحابة والتابعين ، وفي عصرهم ظهر أول مدوّن كاملٍ في التفسير^(٢)، وكان لهم أقوال في التفسير ، كما كان لهم اختيارات من أقوال من سبقهم ، وهذا يعني أن من استقرأ تفسير السلف وجد أنهم قلماً يتركون آية لا يتكلمون عنها ، ويبيّنون ما فيها من المعاني ، سواءً اتفقوا في تفسيرهم أم كان اختلافهم فيها اختلاف تنوع^(٣) أو اختلاف تضاد^(٤)، والتضاد في تفسيرهم قليل .

كما سيظهر للمستقرئ أن ما تركوا تفسيره إنما هو واضح ظاهر لا يحتاج إلى بيان ، وأن كثيراً مما بحثه المتأخرون إنما يتعلق بمسائل علمية خارجة عن حدّ التفسير الذي هو بيان معاني القرآن ، وبحث بعض هذه المسائل موجود في تفاسير السلف ، لكنه توسع وزاد في تفاسير المتأخرين .

لكن مما يحسن ذكره هنا أن يعرف المفسر المعاصر أن اجتهاده في

(١) تفسير الطبري تحقيق معالي الدكتور عبد الله التركي (١ : ٨٥) .

(٢) أعني تفسير مقاتل بن سليمان .

(٣) التنوع : ما تحتمله الآية من أقوال ؛ كتفسيرهم للصراط المستقيم بأنه القرآن أو الإسلام ، وهو يحتمل هذين الأمرين احتمالاً متنوعاً لا متناقضاً متضاداً ، فلو قيل بهما معاً لأمكن ذلك .

(٤) هما القولان اللذان إذا قيل بأحدهما في الآية سقط الآخر ؛ كتفسير القرء بالطهر والحيض ، فإذا قيل بالطهر سقط الحيض ، وإذا قيل بالحيض سقط الطهر ، إذ لا يمكن اجتماعهما في زمن واحدٍ بحيث يُطلب من المرأة أن تتربص بالأطهار والحيض معاً .

التفسير سيكون في أمرين :

الأمر الأول: الاختيار من أقوال المفسرين السابقين .

الأمر الثاني: الإضافة إلى ما قاله السلف، ولكن يحرص على أن يكون مضيئاً لا ناقضاً ومبطلاً لأقوالهم .

ومثال هذه المسألة في جملة ﴿وَإِنْ يَسْأَلْهُمْ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ﴾ من قوله تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاَسْتَمِعُوا لَهُ^٤ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ^٥ وَإِنْ يَسْأَلْهُمْ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ﴾ [الحج:٧٣] ، فهذه الجملة واضحة المعنى من حيث التفسير ، لكن المراد بيانه هو ذلك المسلوب ، ما هو ؟

والمتقدمون يقولون : وإن يسلب الذباب الآلهة والأوثان شيئاً مما عليها من طيب أو طعام وما أشبهه من شيء لا تقدر الآلهة أن تستنقذ ذلك منه ، وقد ورد هذا المعنى عن جماعة من السلف ؛ منهم : عبد الله بن عباس^(١) ، والسدي الكبير^(٢) ، وابن جريج^(٣) ، وعلى هذا المعنى سار المفسرون خلفاً ، ولم يغفلوا عن بيان المثل المضروب الذي هو المقصود بضرب المثل ، ومن ذلك ما قاله الطبري (ت: ٣١٠) : « ... وإنما أخير - جَلَّ ثَنَاؤُهُ - عن الآلهة بما أخير عنها في هذه الآية من ضعفها ومهانتها = تقرعاً منه بذلك عبدتها من مشركي

(١) ذكره ابن الجوزي في زاد المسير ، تحقيق محمد عبد الرحمن عبد الله (٥ : ٣٠٨ - ٣٠٩) .

(٢) ذكره السيوطي في الدر المنثور ، ونسبه إلى ابن أبي حاتم (١٠ : ٥٤٠) .

(٣) زاد المسير (٥ : ٣٠٨) .

قريش ؛ يقول تعالى ذكره : كيف يجعل مثل في العبادة ويشرك فيها معي ما لا قدرة له على خلق ذباب = وإن أخذ له الذباب فسلبه شيئاً عليه لم يقدر أن يمتنع منه ، ولا ينتصر ، وأنا الخالق ما في السماوات و الأرض ، ومالك جميع ذلك ، والمحيي من أردت والمميت من أردت = إن فاعل ذلك لا شك أنه في غاية الجهل «^(١).

وفي هذا العصر ظهر اكتشاف غريب في الذباب ، وهو أنه إذا ابتلع شيئاً من الطعام ، فإنه يتحول في جوفه إلى مواد أخرى لا يمكن استرجاعها إلى مادتها الأولية^(٢).

وهذا المعنى المذكور ينطبق على الوصف المذكور في الآية ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَسْأَلُكَ الذُّبَابُ شَيْئًا لَّا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ﴾ ، لكن من الذي لا يستطيع استنقاذه عند من يذهب إلى هذا التفسير ؟

سواء أقال : لا يستطيع الآلهة ، أو قال : لا يستطيع الناس ، فإن الوصف صحيح منطبق على معنى الجملة ، لكن السياق في الآلهة وليس في الناس كما ترى .

وهذا القول إذا قيل به على أنه احتمال ثانٍ مما تحتمله الآية ، فإنه يصح تفسير الآية به على أنه مثال آخر من أمثلة ما لا يستطيعون استنقاذه مما يأخذه الذباب ، وليس بمبطل لقول السلف .

(١) تفسير الطبري ، ط : الحلبي (١٧ : ٢٠٣) .

(٢) ينظر على سبيل المثال : موسوعة الإعجاز العلمي ، ليوسف الحاج أحمد ، نشر مكتبة ابن حجر بدمشق (ص : ٥١٤) .

وتفسير السلف أولى لأن ما قالوه ظاهر لجميع الناس يدركونه بلا حاجة إلى مختبرات ، بخلافه القول المعاصر الذي لم يره إلا النادر من الناس ، ولا يدركه تمام الإدراك إلا القلة منهم ، فليس كل الناس عندهم مختبرات يمكنهم أن يروا تحوُّل مادة الطعام التي يأكلها الذباب .

ومع هذا الترجيح يبقى ما قاله المعاصرون قولاً صحيحاً محتملاً يمكن القول به ، لكن القاعدة السليمة في ذلك : أن تثق بمعرفة السلف وتفسيرهم لجميع القرآن ، وأنهم لم يخرجوا عن الفهم الصحيح في تفسيرهم ، ثم تعرف ما يمكن لمن جاء بعدهم عمله من الاختيار أو الزيادة المقبولة .

وهذا المثال التطبيقي هو المنهج لمن أراد أن يزيد على تفسير السلف ، وأن يأتي بجديد من المعاني أو الاستنباطات ، فهو لا يترك ما قالوه ، ولا يجمد عنده فلا يأتي بجديد .

المبحث الثاني : كيفية التعامل مع تفسير السلف

إن من ينحى إلى دراسة (الإعجاز العلمي) يلزمه أن يكون مدرِّكاً لكيفية التعامل مع أقوال السلف المتفكِّة والمختلفة ، ويكون عنده الأداة القادرة على التمييز بين الأقوال ، والقادرة على الترجيح بينها إذا دعا إلى ذلك الحال . وهذا الأصل يرتبط بأصول أخرى هي بالنسبة له مقدمات مهمة ، وإلى أصول لاحقة هي كالتتمة ، وبالجملة ، فلا بدَّ لمن أراد أن يحمل اكتشافاً من تلك الاكتشافات المعاصرة على آية من الآيات ؛ أن يكون ملماً بأصول التفسير ، وإلا فإنه قد يحصل عنده خلل أو نقص في بيانه .

وإذا كان أهل الطب لا يرضون لأي واحد أن يكون طبيباً حتى يلم بأصول الطب ويدرسه دراسة وافية ، وكذا أهل العلوم الأخرى ؛ إذا كان ذلك كذلك ، فأصول معرفة تفسير كلام الله أولى بذلك ، فلا يحق لأي مسلم أن يتعرض للتفسير ، وهو لا يملك أدواته ، وهذه المسألة من الخطورة بمكان ، وهي - أيضاً - من الغياب بمكان عند بعض من يكتبون في الإعجاز العلمي ، فتراهم يلوون أعناق النصوص ، ويحرفون كلام الله ليوافق ما يعرفونه من علومهم الدنيوية ، والأمر ليس كذلك في الحقيقة ، فالآية لا تدل على ما ذهبوا إليه ، وإن كانت القضية التي ذكروها - من حيث هي - صواب .

وأعود بعد ذلك إلى أصل المسألة فأقول :

إن أي مفسر - كائناً من كان - إذا أقدم على التفسير وهو غير عالم بطريقة التعامل مع تفسير السلف حال الاتفاق وحال الاختلاف ، فإنه سيقع في تفسيره خلل بسبب نقص علمه في هذا المجال ، إلا أن يكون ناقلاً لا رأي له ، وبهذا يكون خارجاً عن أن يكون مفسراً .

وسأذكر مثلاً يُحتذى في هذه المسألة من خلال ما ذكره بعض المعاصرين في بعض أمثلة الإعجاز العلمي .

المثال الأول :

في قوله تعالى : ﴿ وَالْأَرْضُ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا ﴾ [النازعات: ٣٠] .

ورد عن السلف في تفسير هذه الآية قولان ^(١) :

الأول : بسطها ، وهو مروى عن قتادة والسدي وسفيان الثوري .

الثاني : إخراجها ماءها ومرعاه ، وهو مروى عن ابن عباس وابن

جريح وابن زيد .

وهذان الاختلافان يعودان إلى قولين متغايرين غير متضادين ، ويمكن اجتماعهما في معنى دحو الأرض ؛ لأن بسطها لا يعارض إخراج مائها ومرعاهما ، فكلاهما محتمل ، وإن كان الأول أشهر .

وذهب بعض المعاصرين إلى أن الدحو هنا بمعنى جعل الأرض كُرَّةً ^(٢) ، وهذا المعنى له أصل في اللغة ، وهو حقيقة كونية دلَّت عليه آيات قرآنية غير هذه الآية ، وبهذا يكون قد تحقق في هذه القضية صحتها من جهة اللغة ، وصحتها من جهة الواقع .

لكن هذا لا يلزم من كونها كذلك أن يكون المراد بالدحو كون الأرض

كُرَّةً ، ويكون المعنى : (والأرض بعد ذلك كورَّها) ؛ أي : جعلها كُرَّةً .

(١) تنظر الأقوال في تفسير الطبري ، تحقيق الدكتور عبد الله التركي (٢٤ : ٩٥ - ٩٦) ، والدر المنثور ، تحقيق الدكتور عبد الله التركي (١٥ : ٢٣٤) .

(٢) ينظر مقال في الشبكة العنكبوتية تحت عنوان الإعجاز العلمي (القرآن يتجلى في تكوين كوكب الأرض) لتزيه القميحا (www.ishraqa.com) . والملاحظ أن كروية الأرض ، بل كل الأفلاك ثابتة عند علماء السلف والخلف من المسلمين ، إلا التزر اليسير من الخلف ممن عارض في هذه المسألة ، وقد أشار إلى ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في عدد من كتبه ، منها : الفتاوى (٥ : ١٥٠) ، (٦ : ٥٦٥ - ٥٨٦) ، بيان تلبس الجهمية (٢ : ٢١٢) ، الرد على المنطقيين (ص : ١٣٧ ، ٢٦٠) .

ولو ذهب مفسر إلى هذا المعنى لكان له وجه ، وكان معنى ثالثاً غير مناقض للأولين ، وإن غايرهما ^(١). وبهذا تكون لفظة (دحاها) قد دلت على هذه المعاني الثلاثة ، فالله سبحانه كَوَّرَ الأرض ، وجعلها منبسطةً لكِبْرِ تكويرها، وأخرج منها الماء والمرعى ، فتجتمع هذه المعاني الثلاثة في وصف الأرض ، وليس بينها أي تناقض كما ترى .

وفي هذا المثال تلاحظ أن اختلاف السلف كان على سبيل التنوع المتعدد المعاني ، وأن المعاصرين زادوا تفسيراً آخر يدخل في التنوع أيضاً ، ولم يكن في اختلاف السلف ما يشكل على إضافة قول جديد .

المثال الثاني :

تفسير الرتق والفتق من قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كَانَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٠] .

ورد في تفسير السلف للرتق والفتق في هذه الآية عدة أقوال :

القول الأول : كانتا ملتصقتين ففصل الأرض عن السماء ، فجعل الأرض في الأسفل والسماء في العلو ، وقد ذهب إلى هذا ابن عباس من رواية عطية العوفي وعلي بن أبي طلحة ، وذهب إليه الحسن والضحاك وقتادة ^(٢) .

(١) مما يحسن التنبيه عليه أن بعض المعاصرين ممن لهم عناية بالإعجاز العلمي لا يذهبون بهذه الآية إلى هذا المعنى ، بل إن بعضهم يردُّ هذا المعنى ، والأمر في ذلك واسع ، وإنما أردت ضرب المثال ، ولا يعني ذلك أي أتيت هذا القول .

(٢) تنظر هذه الأقوال في تفسير الطبري ، تحقيق الدكتور عبد الله التركي (١٦ : ٢٥٥ — ٢٥٨) .

القول الثاني : أن السماء كانت مرتتقة طبقة ففتقها الله فجعلها سبع سماوات ، وكذلك الأرض كانت كذلك مرتتقة ففتقها فجعلها سبع أرضين ، وذهب إلى هذا مجاهد ، وأبو صالح ، والسدي .

القول الثالث : أن السماوات كانت رتقاً لا تمطر ، والأرض كذلك رتقا لا تنبت ، ففتق السماء بالمطر الأرض بالنبات ، وذهب إلى ذلك عكرمة وعطية العوفي وابن زيد .

القول الرابع : أن السموات والأرض كانتا مظلمتين ففتقهما بالنهار ، وهذه رواية عن ابن عباس ، قال الطبري : حدثنا الحسن قال : أخبرنا عبد الرزاق قال : أخبرنا الثوري عن أبيه عن عكرمة عن ابن عباس قال : خلق الليل قبل النهار ، ثم قال : ﴿ كَانَا رَتْقًا فَفَنَّقَنَاهُمَا ﴾ .

فهذه أقوال أربعة من أقوال السلف ، وظاهر من اختلافهم - رحمهم الله - أن كل واحد منهم قال باجتهاده ، واعتمد على مدلول الرتق والفتق .
والرتق في اللغة : التضامُّ والاتحام .

والفتق : الانفصال والانفتاح بين شيئين .

وقد بين الطبري دلالة الرتق والفتق في اللغة، فقال: «... ﴿ كَانَا رَتْقًا ﴾ : يقول : ليس فيهما ثقب بل كانتا ملتصقتين ، يقال منه : رَتَّقَ فلان الفَتَّقَ : إذا شدَّه فهو يرتقه رَتْقًا ورُتُوقًا ، ومن ذلك قيل للمرأة التي فرجها ملتحم : رتقاء .

ووحّد الرتق ، وهو من صفة السماء والأرض ، وقد جاء بعد قوله :
﴿كَانَّا ﴾ ؛ لأنه مصدر مثل : الزّور ، والصّوم ، والفطر .

وقوله : ﴿فَفَتَّقْنَهُمَا﴾ ، يقول : فصدعناهما وفرجناهما .

ثم اختلف أهل التأويل في معنى وصف الله السماوات والأرض بالرتق وكيف كان الرتق وبأي معنى فتق»^(١).

وإذا أحرقت أقوال المفسرين على معنى الرتق والفتق وجدت أقوالهم تخرج منه ، وتصدر عنه ، فما من قول إلا وفيه معنى الرتق والفتق سوى قول ابن عباس الأخير الذي هو تفسير بلازم لفظ الرتق والفتق ، واستدلال على خلق الظلمة قبل النور ؛ فكأنه ظهر له أن الالتصاق قرين الظلمة ، والفتق قرين النور ، وهو النهار ، وعلى هذا لا يكون تفسيره هذا تفسيراً للمفردة بما يدلُّ عليها من لغة العرب ، بل هو تفسير لها بلازمها في هذا السياق .

وعند تأمل هذه الأقوال تجد أن الرؤية في قوله ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾
تحتل أمرين :

الأول : أن الرؤية بمعنى العلم، وعلى هذا القول الأول والثاني والرابع، وهذا يعني أن الاعتبار بهذه الآية يأتي عن طريق العلم الاستدلالي .

الثاني : أن الرؤية بصرية ، وعليه القول الثالث الذي فسر الرتق بعدم إنزال المطر وعدم إنبات النبات ، والفتق بإنزال المطر ، وإنبات النبات ، وهذا

(١) تفسير الطبري ، تحقيق الدكتور عبد الله التركي (١٦ : ٢٥٤ - ٢٥٥) .

مشاهد لكل واحد من الناس ، فهم يدركونه بأبصارهم ، وعلى هذا يكون المراد العبرة بالآية عن طريق البصر .

وهذا القول يعضده عدد من الأدلة ، منها :

١ - كونه معلوماً مشاهداً لجميع الناس بخلاف غيره من الأقوال التي تحتاج إلى استدلال .

٢ - أن هذا المعنى له نظير في القرآن ، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ

ذَاتِ الرَّجْعِ ﴿١١﴾ وَالْأَرْضِ ذَاتِ الصَّدْعِ ﴿١٢﴾ [الطارق: ١١-١٢] ، وقوله تعالى : ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ﴾ ﴿٢٤﴾ أَنَا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا ﴿٢٥﴾ ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا ﴿٢٦﴾ [عبس: ٢٤ — ٢٦] ، ووجود النظير يعزز كون هذا المعنى أرجح ، مع الأدلة الأخرى المذكورة .

٣ - أن السياق بعده يشير إلى صحته ، وهو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ

الْمَاءِ كُلِّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴿٣١٠﴾ ، وقد استدل على ترجيح هذا المعنى بالسياق عدد من العلماء ، أذكر منهم عبد الرحمن بن زيد (ت: ١٨٢) ، قال: « كانت السماوات رتقا لا ينزل منها مطر ، وكانت الأرض رتقا لا يخرج منها نبات ، ففتقهما الله ، فأنزل مطر السماء ، وشقق الأرض ، فأخرج نباتها ، وقرأ : ﴿فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلِّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ﴿٣١٠﴾ » .

وقال الطبري (ت: ٣١٠) : « وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من

قال : معنى ذلك : أولم ير الذين كفروا أن السماوات والأرض كانتا رتقا من المطر والنبات ، ففتقنا السماء بالغيث ، والأرض بالنبات ، وإنما قلنا ذلك أولى

بالصواب في ذلك ؛ لدلالة قوله : ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ على ذلك وأنه - جل ثناؤه - لم يعقب ذلك بوصف الماء بهذه الصفة إلا والذي تقدمه من ذكر أسبابه «^(١).

ومع رجحان هذا المعنى على ما سواه يبقى لغيره احتمال الصحة ، فالأقوال غير متناقضة - كما ترى - بحيث لو قيل بأحدها سقط الآخر ، وما دام الأمر كذلك ، فإن هذه الأقوال تكون في مرتبة دون القول الأولى .

وقد ذهب جمع من المعاصرين المعتنين بالإعجاز العلمي إلى تفسير هذه الآية بما يسمى بنظرية (الانفجار الكوني العظيم) ، وهي نظرية من بين عدّة نظريات في نشأة هذا الكون ^(٢) ، ومع كونها نظرية لم تثبت صحتها إلى اليوم ، فإنك تجد بعض المعاصرين يعتمدونها فيقول : « وهذا السبق القرآني بحقيقة الفتق بعد الرتق تجعلنا نرتقي بنظرية الانفجار الكوني العظيم إلى مقام الحقيقة ، ونكون هنا قد انتصرنا بالقرآن للعلم المكتسب ، وليس العكس ، والسبب في لجوئنا إلى تلك النظرية لحسن فهم دلالة الآية القرآنية رقم (٣٠) من سورة الأنبياء هو أن العلوم المكتسبة لا يمكن لها أن تتجاوز مرحلة التنظير في القضايا التي تخضع لحس الإنسان المباشر أو إدراكه المباشر من مثل قضايا

(١) تفسير الطبري ، تحقيق الدكتور عبد الله التركي (١٦ : ٢٥٨) .

(٢) كتب عن هذه النظريات عدد من الباحثين ، ومن ذلك ما كتبه الدكتورة سارة بنت عبد المحسن ابن جلوي آل سعود في كتابها (نشأة الكون وخلق الإنسان بين العلم والقرآن) ، ومن هذه النظريات - كما ذكرتها - : نظرية الانفجار الكوني الكبير ، وفكرة الكون العملاق ، وفكرة الكون الذكي .

الخلق والإفناء وإعادة الخلق...»^(١).

وأقرب أقوال المفسرين لهذه النظرية القول الأول ، وهو من قال بأن السموات والأرض كانتا ملتزقتين ففتقهما إلى سماء وأرض .

وهذا يعني أن القول بهذه النظرية — على سبيل التفسير — إنما هو تفصيل لمحمل هذا القول ، وليس قولاً حادثاً جديداً ، وإنما الجديد فيه هذه التفاصيل التي لا زالت في طور النظرية .

وإذا صحت هذه النظرية فصارت بمثابة الحقيقة التي لا خلاف فيها ، فإنه لا يمتنع أن تكون أحد المعاني المرادة بهذه الجملة من الآية ، مع بقاء احتمال الأقوال الأخرى في كونها مرادة كذلك ، لكن لا زال أقوى الأقوال ما ذكرت ترجيحه .

وهذا الأسلوب الذي ذكرت لك في التعامل مع الاختلاف ناشئ عن أصل مهم من أصول التفسير ، وهو (احتمال الآية القرآنية لعدد من المعاني) ، وهذا الأصل من الأصول التي يلزم تحريرها وبيانها ليستفيد منها من يروم البحث في الإعجاز العلمي ، لكي يكون بحثه على أصول علمية صحيحة . فمعرفة لهم مهمٌ للغاية ، ولا يمكنهم الانفكاك عنه ؛ لأنهم قد يقعون في تخطئة

(١) من آيات الإعجاز العلمي : السماء في القرآن الكريم (ص : ١٠٧ - ١٠٨) . وتفسير هذه الآية بهذه النظرية يدخل في باب التفسير العلمي عند المعتنقين بالإعجاز العلمي الذين يفرقون بين مصطلح (التفسير العلمي) ، ومصطلح (الإعجاز العلمي) ، خلافاً لما ذهب إليه مؤلف الكتاب الذي جعلها من آيات الإعجاز العلمي بالدعوى التي ذكرها ، والتي يمكن لآخرين أن يستخدموها في غير هذه الآية من الآيات التي تذكر بعض الغيبات .

أقوال صحيحة ، وهم لا يشعرون ، ولو أدركوا هذا الأصل لما حصل منهم مثل هذه التخطئة لبعض أقوال المفسرين .

المبحث الثالث : احتمال الآية القرآنية للمعاني المتعددة

ما دمت قد ذكرت لك بعض الأمثلة التفسيرية ، وطريقة معالجتها من جهة التفسير ، وكيفية احتمال الأقوال الحادثة ، فيحسن أن أرجع بك إلى الأصل الذي تنبثق منه هذه التطبيقات ، وهو أن الآية إذا احتملت أكثر من معنى صحيح ليس بينها تناقض جاز حمل الآية عليها ، وقد نص العلماء على هذه القاعدة في مواطن كثيرة ، وسأذكر لك بعض نصوص العلماء في ذلك :

١- قال محمد بن نصر المروزي (ت: ٢٩٤) (١): « وسمعتُ إسحاق (٢)

يقول في قوله: ﴿وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] : قَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ تَفْسِيرُ الْآيَةِ عَلَى أُولَى الْعِلْمِ (٣) ، وَعَلَى أَمْرَاءِ السَّرَايَا (٤)؛

(١) محمد بن نصر ، أبو عبد الله المروزي ، الإمام الفقيه ، رحل في طلب العلم ، واستوطن سمرقند ، أخذ عن إسحاق بن راهوية وغيره ، وأخذ عنه ابنه إسماعيل وغيره ، توفي سنة (٢٩٤) . تاريخ بغداد (٣ : ٣١٥ - ٣١٨) ، سير أعلام النبلاء (١٤ : ٣٣ - ٤٠) .

(٢) هو إسحاق بن راهوية المروزي ، الحافظ المحدث ، له كتاب التفسير ، توفي سنة (٢٣٨) . تاريخ بغداد (٦ : ٣٤٥ - ٣٥٥) ، معجم المفسرين لعادل نوويهض (١ : ٨٥ - ٨٦) .

(٣) قال به: ابن عباس ، وإبراهيم النخعي ، وأبو العالية ، ومجاهد ، وبكر بن عبد الله المزني ، والحسن ، وعطاء بن أبي رباح ، وعبد الله بن أبي نجيح ، ، وعطاء بن السائب ، والحسن بن محمد بن علي . ينظر: تفسير الطبري ، تحقيق : الدكتور عبد الله التركي (٧ : ١٧٩ - ١٨١) ، وتفسير ابن أبي حاتم ، تحقيق : أسعد الطيب (٣ : ٩٨٩) .

(٤) قال به : أبو هريرة ، وابن عباس ، وميمون بن مهران ، والسدي ، وابن زيد . ينظر : تفسير الطبري ، تحقيق : شاكر (٧ : ١٧٦ - ١٧٨) .

لأن الآية الواحدة يفسرها العلماء على أوجه ، وليس ذلك باختلاف. وقد قال سفيان بن عيينة: ليس في تفسير القرآن اختلاف إذا صح القول في ذلك^(١). وقال: أيكون شيء أظهر خلافاً في الظاهر من الخئس؟

قال عبد الله بن مسعود: هي بقر الوحش^(٢).

وقال علي: هي النجوم^(٣).

قال سفيان: وكلاهما واحد؛ لأن النجوم تخنس بالنهار وتظهر بالليل، والوحشية إذا رأت إنسياً خنست في الغيطان^(٤) وغيرها، وإذا لم تر إنسياً ظهرت.

قال سفيان: فكل خئس.

قال إسحاق: وتصديق ذلك ما جاء عن أصحاب رسول الله ﷺ في الماعون^(٥)، يعني أن بعضهم قال: الزكاة، وقال بعضهم: عارية المتاع.

قال: وقال عكرمة: الماعون: أعلاه الزكاة، وعارية المتاع

(١) أخرجه كذلك سعيد بن منصور عن سفيان، ينظر قسم التفسير من كتابه السنن، تحقيق: سعد الحميد (٥: ٣١٢).

(٢) ينظر قوله في تفسير الطبري، تحقيق الدكتور عبد الله التركي (٢٤: ١٥٥)، ورواه كذلك عن: أبي ميسرة، وجابر بن زيد، ومجاهد، وعبد الله بن وهب، وإبراهيم النخعي.

(٣) ينظر قوله في تفسير الطبري، تحقيق الدكتور عبد الله التركي (٢٤: ١٥٢، ١٥٣)، ورواه كذلك عن: بكر بن عبد الله، ومجاهد، وقتادة، وابن زيد.

(٤) الغيطان: المطمن من الأرض. ينظر: القاموس المحيط، مادة (غوط).

(٥) في قوله تعالى: ﴿وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾ [الماعون: ٧].

منه (١).

قال إسحاقُ : وجَهَلَ قومٌ هذه المعاني ؛ فإذا لم توافقِ الكلمةُ الكلمةَ قالوا : هذا اختلافٌ . وقد قال الحسنُ - وذكرَ عنده الاختلافُ في نحو ما وصفنا ، فقالَ - : إنما أتى القومُ من قِبَلِ العُجْمَةِ . (٢) « (٣) .

ولعلَّ في هذا المثالِ العزيزِ ما يدلُّ على ظهورِ هذه المسألةِ عندَ علماءِ السلفِ ، وأهمُّ كانوا يَعُونَهَا جيداً ، حيثُ جعلوا هذه الاحتمالاتِ الواردةً على النَّصِّ مقبولةً ، ولم يَرُدُّوها .

ولفهم السلف هذه القاعدة وتعاملهم بها ؛ تجدد عن بعضهم قولين متغايرين غير متضادين في الآية، وقد يحملها - من لا يدرك هذه القاعدة ، ولا يفقه أصول التفسير - على أنها أقوال متناقضة ، وهي ليست كذلك ، وليس المجال مجال عرض بعض هذه الأمثلة ، لكن أكتفي بمثال عزيز عن حبر الأمة ابن عباس (ت: ٦٤)، فقد ورد في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت: ٤٥] ما رواه ابن أبي حاتم ، قال: حدثنا أبي حدثنا النفيلى حدثنا إسماعيل عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس في قوله تعالى : ﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ قال: « لها وجهان ، قال : ذكر الله عند ما حرّمه ، قال : وذكر الله

(١) ينظر في أقوال السلف في ذلك في تفسير الطبري ، تحقيق الدكتور عبد الله التركي (٢٤ : ٦٦٥ - ٦٧٨) .

(٢) أخرج البخاري هذا القول عن الحسن البصري بأخصر من ذلك ، قال : « أهلكتهم العجمة » ينظر التاريخ الكبير (٥ : ٩٣) .

(٣) السنة ، محمد بن نصر المروزي (ص : ٧ - ٨) .

إياكم أعظم من ذكركم إياه»^(١) ، فانظر ، كيف نصَّ على وجهين متغايرين في معنى الجملة ؟ وما ذاك إلا لإعمال هذه القاعدة الجلييلة ، وهي تعدد الاحتمالات الصحيحة للفظ القرآني .

فإن قلت : ألا يفتح هذا باب الوقوع في التفسيرات الباطلة والاحتمالات الفاسدة ؟

فالجواب : إن هناك أصول علمية من سار عليها ، واجتهد في تحقيقها فإنه يكون قد سار على الطريقة المثلى المرجوة ، فإن وصل إلى الصواب ، فذلك عين المطلوب ، وإن لم يصل إلى الصواب كان مخطئاً مأجوراً ، أما إذا لم يعتمد هذه الأصول ، فإنه مخالف من بداية الطريق ، لذا لا يمكن الالتقاء معه ، فالخطان سيكونان متوازيان ، وأنى لهما أن يلتقيا؟!!

واعلم أن كل من نقص علمه ، أو نقص اعتماده على المصادر الصحيحة ، فإنه سيقع في الخطأ لا محالة ، وليس بمعذور إلا إذا لم يستطع التعلم ، ولم يكن إليه سبيل ، أما أن يكون بين علماء وطلاب علم ، ولا يحرص على تعلم الأسلوب الصحيح للتفسير ، فليس ذلك بمعذور ، بل إن العتب عليه مضاعف ، لعدم حرصه على سلوك السبيل الصحيح لتفسير كلام الله ، مع حرصه على الكلام فيه .

٢- عند تفسيره قول الله تعالى : ﴿ وَحَفِظْنَاهَا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ ﴾ [الحجر:١٧] قال الشنقيطي (ت:١٣٩٣) : « ... فقله - رضي الله عنه - : "إلا

(١) تفسير ابن أبي حاتم ، تحقيق : أسعد محمد الطيب (٩ : ٣٠٦٨) .

فهما يعطيه الله رجلاً في كتاب الله" (١)، يدلُّ على أنَّ فهم كتاب الله تتجددُ به العلوم والمعارف التي لم تكن عند عامة الناس، ولا مانع من حمل الآية على ما حملها المفسرون، وما ذكرناه أيضاً أنه يُفهم منها، لما تقرر عند العلماء من أنَّ الآية إن كانت تحتمل معاني كلها صحيح، تَعَيَّنَ حَمْلُهَا عَلَى الْجَمِيعِ، كما حَقَّقَهُ بِأَدْلَتِهِ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ أَبُو الْعَبَّاسِ بْنِ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي رِسَالَتِهِ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ (٢) « (٣) .

٣- جعل الطاهر بن عاشور (ت: ١٣٩٣) مقدمة من مقدمات تفسيره خاصةً بهذه القاعدة، وعنون لها بقوله: « المقدمة التاسعة: في أن المعاني التي تتحملها جمل القرآن، تُعتبر مُراداً بها » (٤).

(١) هذا قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

(٢) لعله يريد الموضع الذي في مقدمة التفسير، وهو قوله: « ومن التنازع الموجود عنهم ما يكون اللفظ فيه محتملاً للأمرين: إما لكونه مشتركاً في اللفظ؛ كلفظ قسورة الذي يراد به الرامي، ويراد به الأسد. ولفظ عسعس الذي يراد به إقبال الليل وإدباره. وإما لكونه متواطفاً في الأصل لكن المراد به أحد النوعين أو أحد الشئيين، كالضمائر في قوله: ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ﴿٨﴾ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴿٩﴾ ، وكلفظ الفجر وليال عشر والشفع والوتر وما أشبه ذلك .

فمثل هذا قد يجوز أن يراد به كل المعاني التي قالها السلف، وقد لا يجوز ذلك . فالأول إما لكون الآية نزلت مرتين، فأريد بها هذا تارة، وهذا تارة، وإما لكون اللفظ المشترك يجوز أن يراد به معناه إذ قد جوز ذلك أكثر الفقهاء المالكية والشافعية والحنبلية وكثير من أهل الكلام . وإما لكون اللفظ متواطفاً فيكون عاماً إذا لم يكن لتخصيصه موجب، فهذا النوع إذا صح فيه القولان كان من الصنف الثاني « مقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية، تحقيق الدكتور عدنان زرزور (ص: ٣٩ - ٥١) .

(٣) أضواء البيان (٣ : ١٢٤) .

(٤) التحرير والتنوير (١ : ٩٣) ، وقد تحدث عنها حتى (ص: ١٠٠) .

ولو ذهبت إلى سرد نصوص العلماء وتطبيقاتهم في هذه المسألة لطال المقام ، وما ذكرته فيه الغنية لمن أراد أن يتذكر .

وإذا جاز احتمال الآية لأكثر من معنى ، فإنما ذلك لأن المفسر لا يستطيع الجزم - في حال الاحتمال - بأن هذا هو مراد الله دون ذلك ؛ لأن أدلة الترجيح قد تستوي في نظره ، أو قد يرى أحد الأقوال أقوى من الآخر من غير إبطاله ، وإن أبطله فإنما يبطله بالدلائل العلمية ، وليس لأنه يخالف قوله ، أو أنه لا يدرك وجه هذا القول ، فيردّه ، ويكون القصور والنقص في ردّه وليس في القول .



الفصل الثاني

ضوابط قبول التفسير المعاصر

لما سبق بيان جواز احتمال الآية لأقوال متعددة ، فإن كل من يقول بقول جديد في تفسير الآية عموماً ، وفي التفسير العلمي (أو الإعجاز العلمي) خصوصاً ، فإنه يدخل من هذا الباب ، وعليه أن يتبع الضوابط العلمية الصحيحة لمعرفة القول الصحيح من غيره ، وستأتي هذه الضوابط في المباحث الآتية .

المبحث الأول

الضابط الأول : أن يكون القول المفسر به صحيحاً في ذاته .

إن كل قول يقال في التفسير يمكن أن يُعلم صحته من خطئه ، والقول الصحيح تُعلم صحته من وجوه :

١- أن تدلّ عليه لغة العرب ، وذلك في تفسير الألفاظ أو الصيغ أو الأساليب .

وهذا يعني أن تفسير ألفاظ القرآن بمصطلحات علمية سابقة له ^(١)؛ أو مصطلحات لاحقة لا يصحُّ البتة ؛ لأن ألفاظه عربية ، وتفسيرها يؤخذ من لسان العرب ، ولغة القرآن ، لا من هذه المصطلحات ، كمن يفسر لفظ

(١) ممن حرص على ربط الشريعة بالفلسفة ابن رشد الحفيد ، ومن كتبه المتعلقة بذلك : فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال ، وقد حمل جملة من مصطلحات الفلاسفة المتقدمين على الإسلام على ما جاء في القرآن والسنة .

الأقطار في قوله تعالى: ﴿يَمَعَشَرِ الْجَيْنَ وَالْإِنسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانْفُذُوا لَا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ﴾ [الرحمن: ٣٣] بأنه القطر الهندسي ، وهو الخط الهندسي المنصّف للدائرة أو الشكل البيضاوي (١).

والأقطار في اللغة جمع القُطر بالضم ، وهو الناحية والجانب (٢) ، وهو المراد بآية سورة الرحمن ، وكذا هو المراد في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِمْ مِنْ أَقْطَارِهَا ثُمَّ سُئِلُوا الْفِتْنَةَ لَأَنفَذُوا وَمَا تَلَبَّثُوا بِهَا إِلَّا يَسِيرًا﴾ [الأحزاب: ١٤] .

ومن أوضح الأمثلة في أثر هذه المصطلحات على تفسير ألفاظ القرآن العربية بما اصطلح عليه علماء الفلك: ما يرد من كون الشمس نجماً ، والأرض كوكباً ، وذلك لا تجده في آية قرآنية ، ولا سنة نبوية ، ولا لغة عربية ، فالشمس جرم غير النجم ، والأرض جرم غير الكوكب ، والقمر جرم غير هذه كلها ، وإليك أدلة ذلك من القرآن .

قال تعالى - في قصة مناظرة إبراهيم لقومه عبدة النجوم - : ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦] ، وقال فيها: ﴿فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِعًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ﴾ [الأنعام: ٧٧] ، وقال فيها: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ

(١) ينظر : "وكان عرشه على الماء" للأستاذ الدكتور الطبيب عادل محمد عباس ، نشر مركز الدراسات المعرفية (ص : ٥١) ، وهذا الكتاب فيه تفسيرات كثيرة معتمدة على المصطلحات العلمية ، مع إهمال المدلول اللغوي العربي ، فضلاً عن تفسير السلف أو الاعتماد على السنة النبوية .
(٢) ينظر - على سبيل المثال - : مادة (قطر) من القاموس المحيط ، للفيروزآبادي .

بَارِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يُقَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٧٨﴾ [الأنعام:
٧٨] ، ففرق إبراهيم بين الكوكب والشمس والقمر .

وقال تعالى - في قصة رؤيا يوسف - : ﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي
رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ [يوسف: ٤] ، ففرق
يوسف بين الكواكب والشمس والقمر .

وقال تعالى : ﴿ إِنَّا نَبِّئُكُمْ أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ
أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشَىٰ اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسْحَرَاتٍ بِأَمْرِهِ ۗ أَلَا
لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الأعراف: ٥٤] ففرق بين الأرض والشمس
والقمر والنجوم .

وقال تعالى : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمْ الَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ
مُسْحَرَاتٍ بِأَمْرِهِ ۗ إِنَّا فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [النحل: ١٢] ، وقال تعالى :
﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ
وَالشَّجَرُ وَالذَّوَابُّ ۗ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ ۗ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ ۗ وَمَن يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن
مُّكْرَمٍ ۗ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ﴾ [الحج: ١٨] .

والأحاديث وآثار السلف وأقوال علماء اللغة في التفريق بين هذه
الأجرام أكثر من أن تُحصى ، فإذا جاء مفسر معاصر إلى مثل هذه الآيات
وزعم أن الشمس نجم ، أو أن القمر والأرض كوكبان ، فإنه يُعترض عليه بأنَّ
القرآن فرق بينها ، وأن لغة العرب فرقت بينها كذلك ، ولم يرد في موطن

واحد ما يدل على هذا التفسير لا من قريب ولا من بعيد ، ومن ثمَّ فالتفسير بهذه المصطلحات المعاصرة لهذه الأجرام لا يصلح .

فإن قلت : هل يمتنع أن يصطلح علماء الفلك في علمهم على هذه الفروق التي لم تُجرِ حملها على كتاب الله ؟

فالجواب : لا ، لا يمتنع ، فاتفقهم على هذا مصطلحاً بينهم لا غبار عليه ، لكن أن يحملوا ألفاظ القرآن والسنة واللغة عليه فهذا هو المحذور ؛ لأنه لم يرد فيها ما يدل على صحة هذه الإطلاقات الاصطلاحية في علم الفلك .

٢ - أن لا يخالف مقطوعاً به في الشريعة .

فإن ما لا يوافق الشريعة لا يمكن أن تدل عليه آيات القرآن بحال ، وذلك كمن يفسر قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ﴾ [نوح:١٤] ، بأنها الأطوار الداروينية^(١) ، ونظرية دارون - كما هو معلوم - مخالفة لجميع الشرائع السماوية التي تجعل أصل الإنسان أبانا آدم ﷺ .

وكذا من يفسر العرش أو الكرسي بأحد الكواكب السيارة^(٢) ، وهذا مخالف أيضاً لما ثبت في الشريعة من كون هذه المخلوقات فوق السموات ، وأنها أكبر منها بكثير .

(١) ينظر جريدة الغد ، على الشبكة العنكبوتية

<http://www.alghad.jo/?news=39985>

(٢) ينظر على سبيل المثال كتاب أسرار الكون في القرآن للدكتور داود سلمان السعدي (ص : ١٧٣ - ١٩٠) ، وعلى هذا الكتاب ملاحظات في هذا الجانب ، وفي غيره من جوانب التفسير .

المبحث الثاني

الضابط الثاني : أن تحتل الآية هذا القول الحادث .

ويمكن معرفة ذلك بطرق ، منها أن تدلّ عليه بأي وجه من وجوه الدلالة : مطابقةً أو تضمُّناً أو لزوماً ، أو مثلاً لمعنى لفظ عام في الآية ، أو جزءاً من معنى لفظ من الألفاظ ، أو غير ذلك من الدلالات التي يذكرها العلماء من أصوليين وبلاغيين ولغويين ومفسرين .

وهذا الضابط مهمٌ للغاية ، إذ قد يصحُّ القول من جهة وجوده في الخارج ، لكن يقع الخلل في صحة ربطه بالآية ، وهذا مجال كبير للاختلاف ، بل هو مجال تحقيق المناط في كثير من القضايا التي ثبتت صحتها من جهة الواقع ، لكن يقع التنازع في كونها مُراداة في الآية ، وهذا الاختلاف لا يصلح أن يكون محطاً للانتقاص من الأطراف المختلفة ، فإني رأيت بعض من يدعو إلى تفسير كثيرٍ من الآيات القرآنية بما ثبت من المكتشفات في بحوث العلوم التجريبية والكونية يتنقص الآراء التي في الآية ، ويطالب علماء الشريعة بأن يُلمُّوا بالعلوم المعاصرة لكي يتسنى لهم أن يقدموا التفسير المناسب لأهل هذا العصر ، وتلك دعوى غير لازمة .

ولو رُوِّعت قضية احتمال تنازع الطرفين في صحة حمل القضية العلمية الحادثة على الآية القرآنية ، وأنها مجال للاجتهد ، ولا يلزم التثريب ما دام الأمر لا يقع فيه تحريف في كلام الله ؛ لو رُوِّعت وصارت منهجاً لما

حصل تدابر وتشاحُّ بين المتنازعين ، بل تبقى بينهم المحبة والتوادُّ والرحمة ،
وقديماً قيل : إن الاختلاف لا يفسد للودّ قضية .

وأضرب لك مثلاً في ذلك :

قوله تعالى : ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ [الواقعة:٧٥] ورد فيها
تفسيران للسلف :

الأول : أن المراد بالنجوم نجوم القرآن ، أنزل القرآن على رسول الله
صلى الله عليه وسلم نجوماً متفرقة ، وقد ورد ذلك عن ابن عباس ، وعكرمة ،
ومجاهد .

الثاني : أن المراد بالنجوم نجوم السماء ، واختلف القائلون بكون المراد
بها نجوم السماء على عدة معاني :

المعنى الأول : فلا أقسم بمساقط النجوم ومطالعها ، والمراد مواقع
طلوعها في أول الليل ، ومواقع غروبها في آخر الليل ، وقد ورد عن مجاهد ،
وقتادة .

المعنى الثاني : بمنازل النجوم ، والمراد بها المنازل المعروفة لهذه النجوم ،
كالشور والسرطان والجوزاء وغيرها ، وقد ورد عن قتادة .

المعنى الثالث : بانتشار النجوم عند قيام الساعة ، وقد ورد عن الحسن
البصري .

وإذا تأملت هذه الأقوال وجدتها قد اختلفت في المراد بالنجوم ، ثم اختلف القائلون بأنها نجوم السماء في المراد بمواقعها .

فأصحاب القول الأول ذهبوا إلى موقع (مكان) طلوع النجم وغروبه ، وكذا ذهب أصحاب القول الثاني ، لكن تحديد الموقع اختلف ، حيث ذهبوا إلى أماكنها في بروجها .

أما القول الثالث ، فذهب إلى معنى السقوط ، فجعل الموقع بمعنى الوقوع .

وذهب بعض المعاصرين بمعنى الآية إلى قضية من قضايا العلوم الكونية المعاصرة ، ومنه ما ذكره بعض الفضلاء ، قال : « وهذا القسم القرآني العظيم بمواقع النجوم يشير إلى سبق القرآن الكريم بالإشارة إلى إحدى حقائق الكون المبهرة ، والتي مؤداها أنه نظراً للأبعاد الشاسعة التي تفصل نجوم السماء عن أرضنا ، فإن الإنسان على هذه الأرض لا يرى النجوم أبداً ، ولكنه يرى مواقع مرّت بها النجوم ثم غادرت ، وفوق ذلك أن هذه المواقع نسبية ، وليست مطلقة ؛ لأن الضوء كأى صورة من صور المادة والطاقة لا يستطيع أن يتحرك في صفحة السماء إلا في خطوط منحنية ، وعين الإنسان لا ترى إلا في خطوط مستقيمة ، وعلى ذلك فإن الناظر إلى النجم من فوق سطح الأرض يراه على استقامة آخر نقط انحنى ضوءه إليها ، فيرى موقعاً وهمياً للنجم غير الموقع الذي انبثق منه ضوءه ، فنظراً لانحناء الضوء في صفحة السماء فإن النجوم تبدو لنا في مواقع ظاهرية غير مواقعها الحقيقية.

ليس هذا فقط ، بل إن الدراسات الفلكية الحديثة أثبتت أن نجومًا قديمة قد خبت أو تلاشت منذ أزمنة بعيدة ، والضوء الذي ينبثق منها في عدد من المواقع التي مرّت بها لا يزال يتلألأ في ظلمة السماء في كل ليلة من ليالي الأرض إلى اليوم الراهن ، ومن هنا كان القسم القرآني بمواقع النجوم ، وليس بالنجوم ذاتها ... »^(١).

وهذا القول يوافق من قال بأن النجوم هي نجوم السماء ، لكن يفارقه بأن النجوم لم يقع عليها قسم ، وإنما وقع على مواقعها الخالية منها ، وبهذا يكون مخالفاً للقول السابق في هذه الحثية ، فالمتقدمون يذهبون بتفسير (مواقع النجوم) إلى أن القسم بالنجوم وبمواقعها ، والذين نَحَوْا إلى التفسير المعاصر يذهبون إلى أن القسم بالمواقع دون النجوم ، وعلى فرض صحة هذه القضية ، فإن كونها هي المرادة بقوله : ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥] فيه نظر ؛ لأمر :

١ - أن الأقوال الثلاثة قد ورد ما يشهد لها من القرآن ، فمن ذهب إلى مطالع النجوم ومغارها يشهد له مثل قوله تعالى : ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَيَّحُهُ وَإِذْبَرَّ النُّجُومِ﴾ [الطور: ٤٩] .

ومن قال إن المراد منازل النجوم ، فإنه يشهد له مثل قوله تعالى : ﴿وَالسَّمَاءَ ذَاتَ الْبُرُوجِ﴾ [البروج: ١] على أحد الأقوال في تفسير الآية.

ومن قال بأن المراد سقوطها عند قيام الساعة ، فيشهد له مثل قوله

(١) من آيات الإعجاز العلمي : السماء في القرآن (ص : ١٩٦ - ١٩٧) .

تعالى : ﴿وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ﴾ [النكوير: ٢] ؛ أي : انصبت وسقطت ، وهذا أحد معاني الانكدار في الآية .

٢- أن الله ذكر النجوم في غير ما آية ، والمراد بها تلك النجوم المتألثة في جوِّ السماء ، ولم يشر في آية منها إلى هذه القضية ، ولو كانت هذه القضية حقيقة، فإن إبراهيم - لما قال الله عنه - : ﴿فَنظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ﴾ [الصافات: ٨٨] ^(١) يكون واهماً ، فهو لم ينظر إلى النجوم إلا توهماً ، وإنما نظر إلى مواقعها من حيث لا يدري !

وإذا رجعت إلى السنة وآثار السلف وأقوال الناس رأيتهم يعتمدون رؤيتهم ما يرون من هذه النجوم ، ولا يمكن أن يدور في خلدكم أن ما يرونه إنما هو مواقع النجوم ، والموجود فيها إنما هو صورة النجم لا حقيقته ، فذلك محال أن يسلم به هؤلاء ، ويبنون على ذلك أحكامهم العلمية والعملية ، ومن ذلك ما رواه مسلم بسنده عن عبد الله بن شقيق قال : « خطبنا ابن عباس يوماً بعد العصر حتى غربت الشمس وبدت النجوم ، وجعل الناس يقولون الصلاة الصلاة ، قال : فجاءه رجل من بني تميم لا يفتر ولا ينثني الصلاة الصلاة . فقال ابن عباس : أتعلمني بالسنة لا أم لك ؟ ثم قال : رأيت رسول الله ﷺ جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء . قال عبد الله بن شقيق : فحك في صدري من ذلك شيء ، فأتيت أبا هريرة ، فسألته ، فصدق مقالته » ^(٢) .

(١) ورد تفسير السلف لهذه الآية بأنه رأى نجماً طالعاً في السماء ، فقال : إني مطعون . وهو يوهم بهذا أنه قد أصابه النجم على حدّ زعمهم بتأثير النجوم .

(٢) صحيح مسلم ، برقم (٧٠٥) .

٣- أن الله خاطب العرب بما يعقلون ، والنجم عند العرب ما يشاهدونه ، خلافاً لما قيل في هذا العلم المعاصر من كون ما نراه ليس نجومًا ، وإنما مواقع النجوم، وبهذا يكون القول بما مخالفًا للمنقول والمعقول بين الناس ، والناس مجمعون على أن ما يرونه يتلألأ في السماء إنما هي النجوم ، بأي لفظ نطقوا به من لغاتهم ، فهذه النجوم يرونها ويعرفونها بأسمائها ومواقعها ويهتدون بها ، وليس من المقبول إنكار ما اتفق عليه الناس بهذه السهولة .

٤- أن هذه القضية التي ذكرت في التفسير المعاصر لا يدركها إلا القليل من الناس ، وهم من كان عندهم من الآلات التي تقرّب لهم ما بُعد في جوّ السماء فيدركون هذا بالنظر فيها ، وفي مثل هذه الحال فإن العمدة في قبول مثل هذه القضية العلمية إنما هو العالم المسلم المطلع على ما اطلع عليه المكتشفون لها ، وهم كذلك قليل جداً ، وغير المتخصصين يقبلون منهم ما يطرحونه ثقة بهم في فهمهم وعلمهم بهذه القضايا فحسب ، وليس عندهم إمكانية تصديق ذلك بالنظر كما هو الحال في كون المقسم به النجوم التي يرونها تتلألأ في السماء .

وكثيرٌ من المسائل التي يطرحها المعتنون بالإعجاز العلمي تتصف بأن الاطلاع عليها محدود ، وإدراكها لا يتأتى بسهولة ، بل بمعالجة علمية معقدة من خلال الآلات والمعامل المتطورة .

والمقصود أن القرآن الذي نزل للناس كافة لا يمكن أن يراد به بعض ما تدركه الخاصة فقط .

وهذه الوجوه التي ذكرتها تجعل القول بهذا القول المعاصر محلَّ نظرٍ في أن يكون مرادًا بالآية ، فالاعتراض هنا على ربطه بالآية، وليس في صحته في ذاته .

المبحث الثالث

الضابط الثالث : أن لا يبطل قول السلف.

والمراد أن لا يكون القول المعاصر المبني على العلوم الكونية أو التجريبية مسقطاً قول السلف بالكلية ، وقد سبقت الإشارة إلى هذا الموضوع، وذكرت لك الأصل الأصيل في هذا ، وهو مبني على أمور :

الأول : أن تعلم أن تفسير السلف شامل للقرآن كله ، ولا يمكن أن يخرج الحق عنهم ، أو يخفى عليهم فلا يدركونه ، ويدركه المتأخرون .

والمعنى أن كل القرآن كان معلوماً لهم بوجه من الوجوه الصحيحة ، وأن ما زاده المتأخرون من الوجوه لا يعني نقص علمهم بالقرآن ؛ لأن موجب ذلك القول لم يكن موجوداً في عصرهم كي يقال بجهلهم به .

وعلى هذا فإنه لا يوجد في القرآن ما لم يعلم السلف معناه ، ولا يمتنع أن يظهر للمتأخرين وجوه صحيحة من التفسير ؛ يجوز القول بما واعتمدها ما دامت لا تناقض قول السلف .

الثاني : أن العصمة لمجموعهم ، وليست لفرد منهم ، لذا يقع الاستدراك في التفسير فيما بينهم ، فترى بعضهم يخطئ فهم الآخر ، ويرد

عليه ، ولو كان لقول الواحد منهم عصمة لما قُبِلَ تخطئة من خطأ منهم ،
والعصمة للواحد منهم لم يدعها أحد منهم .

الثالث : أن إضافة الأقوال الجديدة الصحيحة التي تحملها الآية ممكن،
وقد سبق بيان هذه المسألة .

لكن المشكلة هنا إذا كان القول المعاصر مسقطاً لقول السلف بالكلية؛
لأنه يلزم منه أن آية من الآيات لم يُفهم معناها على مرّ القرون حتى ظهر هذا
المكتشف العلمي المعاصر ، وهذا اللازم ظاهر البطلان ، وقد سبق نقل قول
بعض المعتنين بالإعجاز وبيان ما يؤول إليه قوله من هذا اللازم .

المبحث الرابع

الضابط الرابع: أن لا يقصر معنى الآية على ما ظهر له من التفسير الحادث
وهذا الضابط يشير إلى الأسلوب التفسيري الذي يحسن بمن يريد بيان
معنى جديد أن يسلكه ؛ لأن الاقتصار على القول الجديد اقتصاراً يشعر
بصحته وسقوط ما سبقه من الأقوال يعتبر خطأ في طريقة التفسير .

وقد تأملت طريقة بعض الباحثين في الإعجاز العلمي ، فألفيتها لا
تخرج عن الأحوال الآتية :

الأولى : أن يقتصر على ما ظهر له من ربط المكتشفات المعاصرة بآية
من الآيات ، دون تعرض لأقوال المفسرين ، وهذا لا يتبين من حاله القبول أو
الرفض لأقوال العلماء السابقين .

الثاني : أن ينص صراحة على رفضه لأقوال العلماء السابقين ، ويفرض ما يراه من المكتشفات المعاصرة تفسيراً للآية ، ولا يرتضي غيره .

الثالث : أن يذكر أقوالهم على سبيل حشد الأقوال المذكورة في الآية ، دون التعرّيج على إمكانية قبولها من عدمه ، ثمّ يستطرد في ذكر ما يراه تفسيراً للآية من المكتشفات المعاصرة .

وبعض هؤلاء لا يحرص على تفسير السلف ، ولا على تفهّمه ودرايته ، بل أحسنهم حالاً من يرجع إلى تفاسير المتأخرين وينقل أقوالهم ، حتى إنه ينقل أقوال المعاصرين من المفسرين على أنّها أقوال المفسرين .

ولا شكّ أن من يدرس التفسير على أصوله يعلم أن هذا الأسلوب فيه تقصير ، لعدم الرجوع إلى تفسير الصحابة التابعين وأتباعهم أولاً ، ثم النظر في من وافقهم من المفسرين المتأخرين .

وإن التقصير في معرفة علومهم وأحوالهم كائن فينا نحن المسلمين في مجالات متعددة ؛ كالتعبد والزهد والمتابعة وغيرها .

فإن قلت : لم تُلزم بذكر أقوال السلف من المفسرين ، وعمل الباحث المعاصر يقوم على إثبات ارتباط ذلك المكتشف المعاصر بالآية ؟

فالجواب : إني أطالب بأكثر من ذكر أقوالهم ، وذلك بأن يتعرّف المعاصر على أقوالهم ويفهمها على وجهها ؛ لتتوصل له المعرفة بمرتبة القول الحادث على النحو الآتي :

الأول : أن يكون قوله المعاصر مناقضاً لما اتفقوا عليه ، فيتوقف في ربطه بين قوله والآية ، ولا يتعجل حتى يسأل أهل العلم ليبينوا له صواب قوله من خطئه ، فلا يجترئ على مخالفة الإجماع الذي هو أصل من أصول الدين ، فالأمة لا يمكن أن تجمع منذ سالف دهرها على خطأ ، ثم يظهر الصواب لشخص في الزمان المتأخر .

الثاني : أن يعرف أقوالهم المختلفة ، ويتأمل قوله بينها ، هل يدخل في أحد الأقوال ، فإن وجد قوله يندرج تحت قول من الأقوال أدرجه تحته ، وبين ما زاد على ذلك القول من تفاصيل عنده .

الثالث : أن يكون قوله - مع اختلافهم - قولاً جديداً ، لا يدخل في أحد هذه الأقوال ، فينظر إلى صحته في الواقع ، ومدى احتمال الآية له ، فيقول به على سبيل الإضافة .

فإن قلت : رأيت إن أبطل قوله أحد الأقوال المختلفة عن السلف ؟

فالجواب : إن وصل إلى إبطال قول ، فلا أرى أن يجترئ على إبطاله إلا بعد ظهور البيئة التي لا لبس فيها بأن ما قاله صواب صحيح تدل عليه الآية، والقول الذي أبطله خطأ محض لا تدل عليه الآية .

وههنا ملحظ مهم قد أشرت إليه ، وهو أنه قد يكون القول الذي يقوله صحيحاً في ذاته ، لكن الخطأ الذي يقع في صحة دلالة الآية عليه ، فتراه يتعسف في حمل الآية عليه ، ويجعله تفسيراً لها ، وهو ليس كذلك ، إذ لا يلزم

أن يكون كل قول صحيح في هذه المكتشفات المعاصرة أن يوجد ما يشهد لها من الآية ، فتفسَّر به ، وهذا أمر مهم للغاية .

أما ما يقع من بعض الحريصين على ربط بعض المكتشفات العلمية بالآيات ، وهذه المكتشفات ظنِّية ظنًّا ضعيفًا ، أو إنها خطأ محض = فإن هذا لا يختلف في رده ورفضه الباحثون الجادون في الإعجاز العلمي .



الفصل الثالث

اعتراضات على تفسير السلف

قد يقع عند بعض المعتنين بالإعجاز اعتراض على هذه القضية من جهتين :

الأولى : أن الواحد من السلف قد يخطئ ، فكيف أكون ملزماً بقوله .
الثانية : أن في تفسير السلف إسرائيليّات ، وبعضها يتعلق بأمر كونية أو تجريبية قد ثبت خطأها .

وهاتان مسألتان من المهم دراستهما في هذا المقام، وإليك تفصيلهما في المبحثين التاليين:

المبحث الأول : وجود الخطأ في تفسير آحاد السلف

أقول : إن وقوع الخطأ من الواحد منهم غير بعيد ، سواء أكان في التفسير ، أم في معرفة هذه القضايا كما هي في الواقع ، إذ قد يتكلمون في ذلك باجتهادهم ، أو بما وصلهم من العلم المعاصر لهم .

لكن الحكم بالخطأ لا يتأتى لكل واحد ، ولا بدّ من التريث حال الحكم بالخطأ على تفسير ما ، وليس هناك ما يمنع من التخطئة إذا ثبت وقوع الخطأ ، لكن الذي يحسن التنبه له أن بعض أقوالهم قد يكون لها وجه يجهله المخطئ ، ولو حمله على ذلك الوجه الذي ذكره الواحد من السلف لصحّ عنده ، وهذا باب في أصول التفسير مهم ، وهو (توجيه أقوال السلف) فمن

تعلم طرائق توجيه أقوالهم وجد كثيراً منها له وجه معتبر ، وإن كان غير راجح عند بعض العلماء ، ولأذكر لك مثلاً تهدي به في هذا المقام .

ذكر الطبري (ت:٣١٠) تفسير السلف لاستحياء النساء من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ بَجَّيْنَاكُمْ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكُمْ بَلَاءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾ [البقرة:٤٩] ، فأورد تعبير جمهورهم عن ذلك بأنهم يبقونهن على قيد الحياة ، ثم ذكر قولاً لابن جريج يخالف تعبيره تعبيرهم ، قال: « وقد أنكر ذلك من قولهم ابن جريج، فقال بما حدثنا به القاسم بن الحسن قال : حدثنا الحسين بن داود قال : حدثني حجاج عن ابن جريج قوله : ﴿وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾ قال : يسترقون نساءكم .

فحداد ابن جريج بقوله هذا عما قاله من ذكرنا قوله في قوله : ﴿وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾ : إنه استحياء الصبايا الأطفال إذ لم يجدهن يلزمهن اسم نساء ، ثم دخل فيما هو أعظم مما أنكر بتأويله : ﴿وَيَسْتَحْيُونَ﴾ : يسترقون ، وذلك تأويل غير موجود في لغة عربية ولا أعجمية ، وذلك أن الاستحياء استفعال من الحياة نظير الاستبقاء من البقاء و الاستسقاء من السقي ، وهو من معنى الاسترقاق بمعزل «^(١) .

ولو التمسست لتفسير ابن جريج (ت:١٥٠) وجهاً في التأويل ، وذهبت إلى أنه فسر جملة ﴿وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾ بلازمها ، وهو كون هؤلاء الفتيات

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، للطبري ، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، ط: دار هجر (١ : ٦٥١) .

الصغيرات سيكن رقيقات حال كبرهن واستطاعتهن للخدمة ، لكان وجهًا حسنًا مليحًا ، فيكون تفسير الجمهور مبيّنًا عن معنى اللفظ من جهة اللغة ، وتفسير ابن جريج (ت:١٥٠) مبيّن عن لازم هذا الاستحياء ، وهو الاسترقاق ، فإذا ذهبت بقوله هذا المذهب صار القولان مقبولين ، ولما احتجت إلى ردّ قول ابن جريج (ت:١٥٠) كما ذهب إلى ذلك الإمام الطبري (ت:٣١٠) الذي ذهب بقول ابن جريج (ت:١٥٠) إلى التفسير اللفظي ، فأنكره عليه .

ولو سار من يبحث في الإعجاز العلمي على هذا النموذج ، وحرص على تفهّم قول السلف ، واجتهد في تخريج أقوالهم ، وتعرّف على طريقتهم في التفسير لسلم من انتقاد أقوالهم ، والتنقّص لعلمهم ، كما وقع في كتاب ((من أوجه الإعجاز العلمي للقرآن الكريم في عالم البحار)) ، فقد جاء في هذا البحث عبارات ما كان لها أن تكون لو كان الباحث يتبع منهج الاعتداد بقول السلف ، والحرص على تفهّم أقوالهم ، وتخريجها بحملها على الحمل العلمي المناسب لها ، ومما جاء في هذا الكتاب ما يأتي :

١- في تعليقه على أقوال المفسرين في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي مَرَجَ

الْبَحْرَيْنِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَحِجْرًا مَّحْجُورًا ﴾ [الفرقان: ٥٣] ،

قال : « ولم يتيسر للمفسرين الإحاطة بتفاصيل الأسرار التي أحت إليها الآية ؛ لأنها كانت غائبة عن مشاهدتهم، وتعددت أقوالهم في تفسير معانيها الخفية»^(١) .

(١) من أوجه الإعجاز العلمي للقرآن الكريم في عالم البحار ، نشر هيئة الإعجاز العلمي للقرآن الكريم والسنة : رابطة العالم الإسلامي (ص : ١٧) .

ثم ذكر أقوال المفسرين: ابن الجوزي وأبي السعود والبيضاوي والشنقيطي وطنطاوي جوهرى وغيرهم ، ثم قال: « فتأمل كيف عجز البشر عن إدراك تفاصيل ما قرره القرآن الكريم ، فمن المفسرين من ذكر أن البرزخ أرضاً أو ييساً (حاجز من الأرض) .

ومنهم من أعلن عجزه عن تحديده وتفصيله ، فقال: (هو حاجز لا يراه أحد) ، وهذا يبين لنا أن العلم الذي أوتيته محمد ﷺ فيه ما يفوق إدراك العقل البشري في عصر الرسول ﷺ ، وبعد عصره بقرون .

وكذا الأمر في الحجر المحجور ، فقد ذهب بعض المفسرين إلى حملها على المجاز ، وذلك بسبب نقص العلم البشري طوال القرون الماضية...»^(١).

ثم ذكر ما توصل إليه الباحثون المعاصرون في عالم البحار في مسألة البرزخ والحجر المحجور، ثم قال: « فانظر كيف حارت العقول الكبيرة عدة قرون - بعد نزول القرآن الكريم - في فهم الدقائق والأسرار ، وكيف جاء العلم مبيناً لتلك الأسرار ، وصدق الله القائل: ﴿ وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ سِيرِكُمْ وَأَبْنِيهِ فَعَرَّفُونَهَا ﴾ [النمل: ٩٣] وانظر كيف استقر المعنى بعد أن كان قلقاً...»^(٢).

ومؤدى هذا الكلام أن المفسرين السابقين لم يهتدوا إلى معرفة معنى هذه الآية ، وأن معناها - كما هو - لم يظهر إلا في هذا العصر .

(١) من أوجه الإعجاز العلمي للقرآن الكريم في عالم البحار ، نشر هيئة الإعجاز العلمي للقرآن الكريم والسنة : رابطة العالم الإسلامي (ص : ٢٠ - ٢١) .

(٢) من أوجه الإعجاز العلمي للقرآن الكريم في عالم البحار ، نشر هيئة الإعجاز العلمي للقرآن الكريم والسنة : رابطة العالم الإسلامي (ص : ٣١) .

ولا يخفك أن هذا من عدم فهم أصول التفسير ، وتقرير صحة ما ذهب إليه المفسرون من السلف ، ثم بناء علم آخر عليه ، وليس الاعتراض عليه كما هو الحال في هذا المثال .

والباحث الكريم الذي توصل إلى هذه النتيجة في فهم معنى الآية لم يبين للقارئ عدم تطابق ما ذكره المفسرون مع معنى الآية بأي وجه من الوجوه ، بل راح يفند أقوالهم بالجملة ، ثم يبيّن أن ما توصل إليه العلم الحديث هو التفسير الصحيح للآية ، وما قاله المفسرون لا يخرج عن أن يكون نوعاً من البرزخ والحجر المحجور ، لكن قناعتهم بما عندهم من العلم الحديث قد تردهم - من حيث لا يشعرون - عن تفهّم قول المفسرين ، وعن التنبيه لمطابقة قولهم لمعنى الآية .

والأسلوب الصحيح في مثل هذا المثال :

١- أن يُفهم قول المفسرين على وجهه الصحيح الذي قالوا به ، وذلك بتطابق ما قالوه مع معنى البرزخ والحجر المحجور .

٢- أن يُتأدّب في العبارات معهم ، ولا يؤتى بعبارات تشعّر بالتصغير لعلمهم وفهمهم .

٣- أن يُجعل ما فهموه صحيحاً - إن كان قولاً واحداً - أو يختار الباحث من أقوالهم المختلفة المعنى الذي يظهر له أنه صحيح ، ولا يرمي كل ما عندهم من الأقوال، ويتركها لأجل ما توصل إليه العلم الحديث .

٤- أن يجعل ما توصل إليه إضافة فحسب ، وهي إضافة قابلة للصواب والخطأ ، ولا يصلح الجزم بها كما هو الحال في مثل هذا المثال .

المبحث الثاني : الإسرائيليات ومخالفتها للقضايا العلمية المعاصرة

إن معرفة كيفية تعامل السلف مع الإسرائيليات يعتبر أصلاً مهماً من أصول التفسير ؛ لأن القارئ في التفسير سيمرُّ بها لا محالة ، لكن هذا المقام ليس مقام التفصيل في هذه المسألة ، لذا سأكتفي بذكر بعض الأمثلة ونقاشها نقاشاً علمياً .

لو سأل سائل : هل كل ما ورد من أخبار في أسفار بني إسرائيل خطأ محض ؟

لا شك بأن الجواب من أي عاقل : لا ، بل فيها ما هو صواب ، وفيها ما هو خطأ .

ولو سأل سائل : هل عندنا ميزان يرشدنا إلى معرفة الصواب من الخطأ في هذه الأخبار ؟

فالجواب فيه تفصيل :

أما بعض الأمور ، فعندنا ميزان ، وهو شرع الله ، إذ لا يمكن أن يختلف الأنبياء في أصول الشرائع كتحرим الكذب ، والسرقه والزني ، وغيرها من الأصول التشريعية في الأوامر والنواهي ، فإذا وجدناهم قد نسبوا إلى نبي من الأنبياء إباحة شيء من هذا أو استباحته علمنا أنه خطأ محض ، وكذب مُفترى .

والآثار النبوية قد دلت على شيء من الأمثلة في هذا ، وهذه القضية معلومة لا تحتاج إلى تفصيل .

وأما بعض الأمور من الأخبار فإنها تتأرجح بين الصدق والكذب ، ولا يمكن الجزم بهذا أو بذاك ، لذا جاء الإرشاد النبوي ناسخاً للنهي عن التحديث عن بني إسرائيل ، ومن هذه الأحاديث :

١- روى البخاري بسنده عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « بلغوا عني ولو آية ، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » ^(١).

٢- وروى البخاري بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم وقلوا : ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ الآية » ^(٢).

٣- روى أحمد بسنده عن بن أبي نملة أن أبا نملة الأنصاري رضي الله عنه أخبره أنه : بينما هو جالس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه رجل من اليهود ، فقال : يا محمد، هل تتكلم هذه الجنازة ؟

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الله أعلم » .

(١) رواه البخاري برقم (٣٢٧٤) .

(٢) رواه البخاري برقم (٤٢١٥) .

قال اليهودي : أنا أشهد أنها تتكلم ، فقال رسول الله ﷺ : ((إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم ، وقولوا : آمنا بالله وكتبه ورسله ، فإن كان حقا لم تكذبوهم ، وإن كان باطلا لم تصدقوهم))^(١).

وهذه الأحاديث تبين بوضوح طريقة التعامل مع مرويات بني إسرائيل فيما لا يمكن الجزم بصحته أو كذبه .

فإن قلت : لمَ لم تذكر ضابط العقل هنا ؟ أليس العقل ضابطاً في معرفة الصدق من الكذب ؟

فأقول : العقل قرينة في معرفة الصدق من الكذب ، لكن هناك بعض الأمور التي تختلف فيها العقول من جهة القبول وعدمه ، كما أن هناك غرائب حكاها الرسول ﷺ ، ولولا حكايته لها لما قبلتها العقول ، فدلَّ على أن العقل ليس ضابطاً مطلقاً ؛ لأنه قد يأتي في بعض هذه المرويات ما تستغربه العقول لا ما تحيله العقول ، وليس من الصواب ردُّها لعدم ملاءمتها لعقلك ؛ إذ قد تتخرَّج عند عقل غيرك على تخريج معقول مقبول ، وسيأتي ذكر مثال لذلك . ولكي لا يخرج الموضوع عن مداره أقول :

إن السلف لما حكوا هذه الإسرائيليات انطلقوا من هذه الأحاديث التي تجيز التحديث عن بني إسرائيل ، وتأمراً بالتوقف في التصديق والتكذيب ؛ إلا إذا كان هناك بينة ظاهرة واضحة لا لبس فيها ، ومن ثمَّ ، فإنه لا يصلح التشريب عليهم بوجود إسرائيلييات في تفاسيرهم ، بعد التجويز النبوي

(١) مسند الإمام أحمد (٤ : ١٣٦) .

للتحديث بأخبار بني إسرائيل ، وهل سنكون أشفق من الرسول ﷺ بأتمته ،
فمنع ذلك؟!

وسأذكر مثلاً من التفاسير التي نقلها السلف من بني إسرائيل ،
وأناقش إحالة العقل أو إمكانيته لمثل هذا الخبر .

في تفسير قوله تعالى : ﴿ قَ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ ﴾ [ق: ١] ورد عن بعض
السلف في تفسير ﴿ قَ ﴾ : أنه جبل محيط بجميع الأرض يقال له جبل قاف .
وهذا الخبر غريب جداً ، وقد استنكره بعض الأئمة ؛ كابن كثير
الدمشقي^(١) ، ولم يسنده الطبري كعادته ، بل ذكره من دون ذكر قائله^(٢) ،

(١) قال ابن كثير : « وكان هذا - والله أعلم - من خرافات بني إسرائيل التي أخذها عنهم بعض
الناس؛ لما رأى من جواز الرواية عنهم مما لا يصدق ولا يكذب ، وعندى أن هذا وأمثاله وأشباهه من
اختلاق بعض زنادقتهم ، يلبسون به على الناس أمر دينهم ، كما افترى في هذه الأمة مع جلالة قدر
علمائها وحفاظها وأتمتها أحاديث عن النبي ﷺ ، وما بالعهد من قدم ، فكيف بأمة بني إسرائيل مع
طول المدى، وقلة الحفاظ النقاد فيهمم وشربهم الخمر، وتحريف علمائهم الكلم عن مواضعهن وتبديل
كتب الله وآياته. وإنما أباح الشارع الرواية عنهم في قوله: « وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج » فيما
قد يجوز العقل، فأما فيما تخيله العقول ، ويحكم فيه بالبطلان ، ويغلب على الظنون كذبه ، فليس من
هذا القبيل والله أعلم .« تفسير القرآن العظيم، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا (٧ : ٣٢٨٥) .

ولا ريب أن هذا الحرف المقطع من جنس الحروف الأخرى ، والصحيح في تفسيرها أنها حروف لا
معنى لها ، ولها مغزى ، وهو الإشارة إلى التحدي والإعجاز ، وهذا الترجيح لا ينفي الخبر المذكور ؛
لأنه يثبت وجود جبل ، ثم يجعل هذا الجبل تفسيراً لقوله تعالى : ﴿ قَ ﴾ ، فالأمران منفصلان ،
فالقول بثبوت الجبل — لو ثبت — لا يلزم منه أن يكون تفسيراً لقوله تعالى : ﴿ قَ ﴾ .

(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، للطبري ، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ،
ط: دار هجر (٢١ : ٤٠١) .

ومحله عندما تعرضه على عقلك كما ترى.

لكن هل يستحيل عقلاً وجود مثل هذا الجبل؟

لو قال قائل - ممن سبقنا ، ولم يدرك صور الأرض من الفضاء - : لا يلزم أن يكون الإنسان أدرك جميع التفاصيل المتعلقة بالأرض وأحوالها ، وقد يكون هذا الجبل موجوداً لكن لم يدركه الإنسان ، ولم يعرف كنهه ، ويكون مما أخبرت به بعض الأنبياء ، فبقي مكتوباً عند بني إسرائيل ، فيبقى الأمر محتملاً للتصديق والتكذيب ، وليس مما تحيله العقول .

ومما يشهد لوجود أشياء في هذا الكون لا يدركها الإنسان ، مع إخبار الرسول ﷺ بها = ما رواه مسلم وغيره عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: « وقت الظهر إذا زالت الشمس ، وكان ظل الرجل كطوله ، ما لم يحضر العصر . ووقت العصر ما لم تصفر الشمس . ووقت صلاة المغرب ما لم يغب الشفق . ووقت صلاة العشاء إلى نصف الليل الأوسط . ووقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس ، فإذا طلعت الشمس ، فأمسك عن الصلاة ، فإنها تطلع بين قرني شيطان »^(١).

وهذا الخبر صحيح عن النبي ﷺ ، وليس كخبر جبل قاف من جهة القبول والتصديق ، لكن المراد أن الرسول ﷺ قد أخبر بخبره الصادق عن أمر

(١) رواه مسلم برقم (٦١٢) . وهناك أمثلة كونية غيرها ذكرها الرسول ﷺ ، ولا يمكن الاعتراض عليها بسبب عدم وقوف البحوث الكونية المعاصرة على كيفيةها ، مثل سجود الشمس تحت العرش ، وغيرها من الأخبار النبوية الصحيحة .

غريب لا يدركه الناس بأبصارهم ، وعدم إدراكهم له لا ينقضه ، فكذلك جبل قاف يحتمل أن يكون كقربي الشيطان .

ولو استشهد بأمرين في هذه المسألة ، فقال :

الأول: أحاديث النبي ﷺ التي تأمر بأن لا نصدق مرويات بني إسرائيل ولا نكذبا ، وأنا أراه من هذا الجنس .

الثاني: وجود أحاديث صحيحة من جنس هذا الخبر من حيث الغرابة.

= فإن ^(١) قوله - من جهة التحليل العلمية - قول صحيح ، ولا يمكن أن يُخطأ بدعوى عدم قبول العقل لها .

فإذا وُجد من يقول بهذا من السابقين ، فإننا اليوم - وقد جاب الباحثون الفضاء فلم يظهر لهم جبل قاف - يمكننا أن نكره بالحس ، لكن لا يجوز لنا أن نقول: لقد تابعوا حركة الشمس في السماء ، فهل وقفوا على قربي الشيطان هذه ؟

وعدم وقوف البحوث الكونية المعاصرة لا يصلح لتكذيب الخبر الصادق عن المعصوم ﷺ .

والمقصود من ذلك : أن الإعدار للسلف مطلب يحسن أن نتأدب به مع أسلافنا ، وفيما بيننا ، كما يحسن أن لا نلصق بهم تهممة الأخذ من بني إسرائيل ، ثم نبني على ذلك الإعراض عن تفسيرهم ، أو القول بضعف

(١) هذا جواب : " لو قال قائل ... " في الصفحة السابقة.

تفسيرهم، وليس هو المنهج الصحيح ، بل الصواب أن يُتعرّف على مناهجهم في تلقّف هذه الأخبار الإسرائيلية ، وكيفية التعامل معها بناءً على المنهج النبوي الواضح من الأحاديث التي ذكرتها لك .

فإن قلت: إن وجدنا بعض السلف يعتمدها، ويصحح التفسير بها ؟

فأقول: على فرض ذلك ، فنحن عندنا المنهج النبوي الصحيح ، ولسنا ملزمين بغيره من أقوال كائن من كان ، فلو وقع ذلك ، فهناك يقع الرد والاعتراض إذا كان له مجال .

لكن الملاحظ على جمهور المعاصرين الذين درسوا الإسرائيليات أو كتبوا فيها المقالات أن الحكم عندهم سابقٌ ، وهو ردُّ هذه الإسرائيليات ، والتشنيع على المفسرين الذين ذكروها ، حتى صاروا يعدون ذكرها أو الإكثار منها من عيوب التفاسير ، بل زعم بعضهم أنها من أسباب ضعف التفسير المأثور عن السلف ، وذهب بعضهم إلى الدفاع عن التفسير برّد الدخيل منه ، ومن هذا الدخيل عندهم الإسرائيليات ، بل طالب بعضهم بطبع كتب التفسير من جديد بعد حذف الإسرائيليات منها ، وهذا المنهج الذي سلكوه ليس بصواب ، وليس هو السبيل الذي سار عليه العلماء سلفاً وخلفاً في هذا الموضوع ، ونقاش ذلك ليس هذا محله ، وهو أمر يطول تقريره .

وبعد ، فإنَّ ورود بعض التفاسير عنهم مما تلقفوه من بني إسرائيل لا مشاحة في ردّه إذا ثبت ثبوتاً يقينياً خطؤه ، وليس على من نقله منهم تثريب أو ملامة ، فالإنسان يتكلم على حسب ما ورده من العلم .

وإن رأى بعض من يطلع على مقالتي هذه تشديداً في مسألة الإعجاز العلمي ، فإنني أذكرهم بأن الأمر خطير ، وإن وُجِدَ تشديد فإنه من باب الذب عن كتاب الله تعالى ، فلا يجوز لكل مسلم أن يقول في كلام الله وتفسيره ما يقول ، وهو ليس من أهل العلم ، ولا هو عارف بالتفسير وأصوله ، فإن القول على الله بغير علم من الكبائر التي حرمها الله ، كما قال تعالى :

﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٣] ، والتفسير قول على الله ؛ لأن من فسر كلامه ، فكأنه يقول : هذا ما قاله الله ، لذا عظم بعض السلف جانب التفسير ، وتورّعوا فيه ، ومن ذلك قول مسروق^(١) : « اتقوا التفسير ، فإنما هو الرواية عن الله »^(٢) ، وقد كان ذلك المذهب - وهو التورع في التفسير - بارزاً في علماء التابعين من أهل المدينة والكوفة^(٣) ، والذين يريدون تفسير كلام الله بحاجة إلى أن يدرسوا هذا المذهب ، ويتأملوه قبل أن يلجوا إلى التفسير .

وإن من العجيب أن بعض الجادين في بحث الإعجاز العلمي يطالب المتكلمين فيه بأن لا يتكلموا فيما لا يحسنون من العلم ، فلا يبيحون للطبيب

(١) مسروق بن الأجدع ، تتلمذ على عائشة وصحب ابن مسعود ، وأفاد منه ، وهو أحد كبار تلاميذه ، توفي عام ٦٣ ، ينظر : سير أعلام النبلاء (٤ : ٦٣) .

(٢) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن برقم ٨٤٩ ، تحقيق : أحمد الخياطي ، نشر : وزارة الأوقاف المغربية .

(٣) ينظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، للطبري ، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، ط : دار هجر (١ : ٧٨ - ٨١) .

أن يتكلم في الآيات التي تتحدث عن الفلك ليبين وجوه الإعجاز فيها، ولا يبيحون للمهندس أن يتكلم في آيات الطب ليبين الإعجاز فيها ، ويأمرون باحترام التخصص ، ولا ترى كثيراً منهم - مع كل أسف - يطالبون بالتعامل مع التفسير وأصوله بمثل هذه المطالبة ، وكأن علم التفسير علم سهل ميسور يستطيعه كل مثقف ، وكل متخصص في العلوم التجريبية والكونية ، ونحن نرى كيف يقع الخلل في فهم بعض الآيات ممن هم متخصصون في علم الشريعة، وليسوا من أهل التفسير؟ فكيف الحال بمؤلاء!؟

إن من حقوق كتاب الله أن لا يشرع أحد في تفسير آياته وهو لم يتعلم أصول تفسيره ، ولم يتقن التعامل مع اختلاف المفسرين ، ولم يعرف كيف يقوم بتفسير الآيات بعد ذلك .

وأخيراً : أقول : أرجو أن لا يفهم أي أدعو إلى إقفال باب الحديث عن الإعجاز العلمي ، فملاحظاتي على ما هو مطروح لا يعني عدم قناعتي به جملة وتفصيلاً ، بل في الساحة من الحديث عنه خير كثير ، وأتمنى أن لا يعتب علي إخواني من المعتنين بالإعجاز العلمي ، وأن تتسع صدورهم لأظهر ما أرى أنه صوابٌ في هذه المسألة ؛ لأني أدعو إلى تصحيح المسار في بحوث الإعجاز العلمي للتوافق مع المنهج التفسيري الصحيح ، فإن كان كذلك ، فتلك مئة فضل من الله ، وإن كان غير ذلك ، فمن تقصيري ، ومن نزغات الشيطان ، أعيد نفسي وإخواني من نزغاته .

الخاتمة

بعد هذه السطور التي أرجو أن أكون وُفِّقت فيها للقول الصواب ، أقول : إن موضوع الإعجاز العلمي موضوع طويل ، وهو بحاجة إلى مناقشات تأصيلية ؛ لأنه يمس بيان كلام الله ، إذ من يحمل ما جدَّ من العلوم على كتاب الله ، فإنه يقول : هذا مراد الله بهذه الآية ، ولا شك أن هذا فيه خطر عظيم ، يحسن بالمسلم الوقوف عنده طويلاً قبل الحكم بذلك .

ومن النتائج والتوصيات التي يمكن تسجيلها :

١- إنه من خلال قراءتي وحضوري أو سماعي لبعض مؤتمرات الإعجاز أرى أن الحاجة ماسة لعقد لقاء تأصيلي لمسألة الإعجاز العلمي ، تناقش فيها أقوال العلماء السابقين - كالشاطبي - وتحرر فيها آراء المعاصرين ، ويكون بين يدينا بحوث تأصيلية لهذا الموضوع الذي شرَّق وغرَّب ، وانتفع به فنام من الناس .

٢- إن حاجة من يتكلم في الإعجاز العلمي من غير المتخصصين في الشريعة إلى تعلم أصول التفسير أهم من أن يتعلم المفسر هذه القضايا الموجودة في العلم المعاصر ، ولا يعني هذا أن المفسر المعاصر لا يحتاج إليها، لكن المراد أن الموازنة في الأهمية تدل على حاجة من يريد بيان الإعجاز لا من يريد بيان معاني القرآن .

٣- أن نحرض على التوازن والواقعية في طرح الإعجاز العلمي والقضايا المتعلقة به ، فلا نجعله كل شيء ، وأنه السبيل الأمثل للدعوة ، ولا نخليه - كذلك - من أن يكون سبيلا من سبل الدعوة إلى الله .

وأختتم قولي بالحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على الآل الطيبين ، وعلى الصحابة الكرام الغر الميامين ، وعلى التابعين إلى يوم الدين .



مراجع البحث

- ١- أسرار الكون في القرآن ، للدكتور داود سليمان السعدي ، نشر دار الحرف العربي بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م .
- ٢- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، لمحمد الأمين بن محمد المختار ، نشر دار الإفشاء بالسعودية ، ١٤٠٣هـ .
- ٣- تاريخ بغداد ، لأبي بكر أحمد بن ثابت، الخطيب البغدادي ، دار الكتاب العربي بيروت.
- ٤- التاريخ الكبير ، للبخاري ، نشر دار الباز .
- ٥- التحرير والتنوير ، للطاهر بن عاشور ، نشر الدار التونسية ، ١٩٨٤م .
- ٦- تفسير القرآن العظيم ، لابن أبي حاتم الرازي ، تحقيق أسعد محمد الطيب ، نشر مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م .
- ٧- تفسير القرآن العظيم لابن كثير ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، نشر دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن ودار ابن حزم ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .
- ٨- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، لإمام المفسرين محمد بن جرير الطبري ، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م .
- ٩- الدر المنثور في التفسير المأثور ، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .
- ١٠- زاد المسير في علم التفسير ، لأبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي ، تحقيق محمد بن عبد الرحمن عبد الله ، نشر دار الفكر ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- ١١- سنن سعيد بن منصور (قسم التفسير) تحقيق : سعد الحميد ، نشر دار الصميعي ، ط١ ، ١٤١٤هـ .

- ١٢- السنة ، محمد بن نصر المروزي ، تحقيق سالم بن أحمد السلفي ، نشر مؤسسة الكتب الثقافية ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .
- ١٣- سير أعلام النبلاء ، للذهبي ، تحقيق جماعة ، نشر مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤٠٢ هـ .
- ١٤- صحيح البخاري ، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا لكتاب ، نشر دار ابن كثير ، اليمامة بيروت الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ١٥- صحيح مسلم ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء التراث العربي بيروت .
- ١٦- فضائل القرآن ، لأبي عبيد ، تحقيق : وهي سليمان غاوجي ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط ١ ، ١٤١١ هـ .
- ١٧- القاموس المحيط ، للفيروزآبادي ، نشر مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٧٨ م .
- ١٨- مسند الإمام أحمد ، للإمام أحمد بن حنبل ، المكتب الإسلامي بيروت ، ط ٤ ١٤٠٣ هـ .
- ١٩- معجم المفسرين ، لعادل نويهض ، نشر مؤسسة نويهض للثقافة ، ط ٣ ، ١٤٠٩ هـ .
- ٢٠- مقدمة في أصول التفسير ، لابن تيمية ، تحقيق الدكتور عدنان زرزور ، نشر دار القرآن الكريم بيروت ، الطبعة الثالثة ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- ٢١- من آيات الإعجاز العلمي : السماء في القرآن الكريم ، للأستاذ الدكتور زغلول النجار ، دار المعرفة بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م .
- ٢٢- من أوجه الإعجاز العلمي للقرآن الكريم في عالم البحار ، شارك في إعداده: الشيخ عبد المجيد الزنداني والأستاذ محمد إبراهيم السمرة والدكتور دركا برسادا راو ، نشر هيئة الإعجاز العلمي للقرآن الكريم والسنة التابع لرابطة العلم الإسلامي بمكة المكرمة .
- ٢٣- نشأة الكون وخلق الإنسان بين العلم والقرآن ، للدكتورة سارة بنت عبد المحسن بن جلوي آل سعود ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م .
- ٢٤- وكان عرشه على الماء ، للأستاذ الدكتور عادل محمد عباس ، نشر مركز الدراسات المعرفية ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م .

فهرس الموضوعات

- الملخص ٧١
- المقدمة ٧٢
- الفصل الأول : أهمية تفسير السلف وكيفية التعامل معه**
- المبحث الأول : أهمية تفسير السلف ٧٩
- المبحث الثاني : كيفية التعامل مع تفسير السلف ٨٣
- المبحث الثالث : احتمال الآية القرآنية للمعاني المتعددة ٩٢
- الفصل الثاني : ضوابط قبول التفسير المعاصر**
- المبحث الأول: الضابط الأول: أن يكون القول الحادث صحيحاً في ذاته ٩٨
- المبحث الثاني: الضابط الثاني: أن تحتل الآية القول الحادث ١٠٢
- المبحث الثالث: الضابط الثالث: أن لا يبطل قول السلف ١٠٨
- المبحث الرابع: الضابط الرابع: أن لا يقصر معنى الآية على التفسير الحادث ١٠٩
- الفصل الثالث : اعتراضات على تفسير السلف**
- المبحث الأول: وجود الخطأ في تفسير آحاد السلف ١١٣
- المبحث الثاني : الإسرائيليات ومخالفاتها للقضايا العلمية المعاصرة ١١٨
- الخاتمة ١٢٧
- مراجع البحث ١٢٩